تمهيد

حيث إن شركة الراجحي المالية تزاول جميع أعمال الأوراق المالية بموجب الترخيص رقم (37/7068) الصادر بتاريخ 1428/6/10 هـ عن هيئة السوق المالية، ويُشار إليها فيما يلي باسم (الشركة)، وحيث إن العميل المذكور اسمه وتفاصيله أعلاه يريد فتح حساب استثماري وفقًا للأنظمة واللوائح والإجراءات المطبقة في شركة الراجحي المالية لكي يستفيد من خدمات المستشار الآلي التي تقدمها شركة الراجحي المالية لزبائنها وعملائها؛

وحيث إن العميل قد اطلع على بنود وشروط وأحكام الاتفاقية الماثلة وأعرب عن موافقته على الامتثال التام لها وعلى أن يكون ملزمًا قانونًا بها؛

وحيث أكد العميل أنه مالك الحساب الاستثماري والمستفيد الفعلي منه والحائز عليه، فقد اتفق الطرفان (شركة الراجحي المالية والعميل)، وكلاهما يتمتع بالأهلية القانونية والشرعية الكاملة، مع عدم وجود أي معوقات قانونية وتنظيمية لإبرام الاتفاقية الماثلة، وفقًا لشروطها وأحكامها، على النحو التالي:

البند الأول

وصف التمهيد

يُعتبر التمهيد أعلاه، إلى جانب جميع النماذج والوثائق المطلوبة لفتح هذا الحساب الاستثماري والعقود والاتفاقيات التي تحكم الخدمات المعتمدة وكافة المرفقات ذات الصلة، جزءًا لا يتجزأ من الاتفاقية الماثلة.

البند الثاني

المصطلحات والتعريفات

ما لم يُذكَر خلاف ذلك، يكون للمصطلحات التالية التعريفات المنسوبة لكل منها على النحو المبين أدناه:

(2-1) شركة الراجحي المالية:

شركة مساهمة سعودية مقفلة، رقم السجل التجاري 1010241681، تزاول وتقدم أعمال وخدمات الأوراق المالية لعملائها بموجب الترخيص الصادر عن هيئة السوق المالية.

(2-2) العميل:

شخص طبيعي يمتلك حسابًا استثماريًا باسمه في الشركة.

(2-3) نظام السوق المالية أو النظام:

نظام السوق المالية في المملكة العربية السعودية الصادر أصولاً بموجب المرسوم الملكي رقم م/30 بتاريخ 1424/6/2 هـ.

(2-4) هيئة السوق المالية أو الهيئة:

هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية.

(2-5) قواعد ولوائح هيئة السوق المالية:

اللوائح التنفيذية وجميع القواعد واللوائح الصادرة عن مجلس إدارة هيئة السوق المالية، والتي تنظم أعمال الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية، وتعديلاتها من وقت لآخر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر (لائحة مؤسسات السوق المالية، ولائحة سلوكيات السوق، ولائحة أعمال الأوراق المالية، ولائحة صناديق الاستثمار، وقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة).

(2-6) تداول:

السوق المالية السعودية.

(2-7) الحساب الاستثماري:

الحساب الاستثماري الذي يحتفظ به العميل لدى الشركة بالريال السعودي أو أي عملة أخرى والمخصص لتنفيذ الإدخالات النقدية المقابلة لعمليات التداول في محفظته و/أو مساهماته في صناديق الاستثمار وامتلاك واسترداد وحداتها، بالإضافة إلى تنفيذ أي عمليات في الأسواق المالية والبورصات الدولية، بما في ذلك أي حسابات فرعية ذات صلة.

(2-8) الاستثمارات:

تعني جميع أنواع الأوراق المالية شاملةً وحدات الصناديق في سوق الأوراق المالية السعودية، بما في ذلك الأسهم والسندات وأدوات الدين القابلة للتداول والضمانات وحقوق الاكتتاب ووحدات صناديق الاستثمار وأي عقود وأنشطة استثمارية أخرى معرَّفة، أو سيتم تعريفها لاحقًا، على أنها أوراق مالية بموجب نظام السوق المالية. ويشمل ذلك أيضًا الأوراق المالية المدرجة في الأسواق المالية والبورصات الدولية.

(2-9) أموال العميل وأصوله:

تعني جميع أموال العميل وأصوله التي تحتفظ بها الشركة، بما في ذلك أصول محفظة أسهم العميل والحساب الاستثماري النقدي للعميل، بالإضافة إلى كافة الأموال التي تتلقاها الشركة من أو لصالح العميل ضمن سياق مزاولة أعمال الأوراق المالية.

(2-10) تعليمات العميل:

تعني جميع الأوامر التنظيمية والقانونية والتعليمات والطلبات التي يقدمها و/أو يحيلها العميل إلى الشركة فيما يتعلق بأي معاملات استثمارية وخدمات المستشار الآلي المقدمة للعميل بموجب اللوائح والعقود والاتفاقيات الحاكمة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، موافقة العميل على الخطة.

(2-11) يوم العمل:

أي يوم تكون فيه الشركة مفتوحة لمزاولة أعمالها، ويكون فيه تداول الأوراق المالية صالحًا.

(2-12) المستخدم:

يعني العميل المصرح له من قِبل الشركة بالوصول إلى المنصة، عبر القنوات المتاحة، والذي أكمل بنجاح خطوات التسجيل على المنصة من أجل تمرير وتنفيذ معاملات تداول الأوراق المالية، سواء البيع أو الشراء، وتحويل النقود من وإلى الحساب الاستثماري.

(2-13) القنوات الإلكترونية:

القنوات الإلكترونية هي القنوات التي قد تستخدمها الشركة لإرسال الإشعارات إلى العميل. تشمل هذه القنوات المنصة والبريد الإلكتروني والرسالة النصية والاتصال الهاتفي المجاني الذي تم تخصيص الأرقام التالية له: 8001240027، 8001423030، 8001245858، 920005856، حسب تعديلاتها من وقت لآخر وإشعار العملاء بها عبر أي طريقة إشعار مقبولة، وفقًا لأحكام الاتفاقية الماثلة، أو أي قنوات إلكترونية أخرى قد تستخدمها الشركة لاحقًا، ويحق للشركة تعديل عنوان موقعها الإلكتروني شريطة أن يكون هذا التعديل مسبوقًا بإشعار إلكتروني في الموقع الإلكتروني القديم.

(2-14) الرسوم والعمولات:

يشمل ذلك جميع العمولات والرسوم والمصاريف المذكورة في الملحق أ (الرسوم والعمولات)، والتي تفرضها الشركة على العميل، مقابل خدمات المستشار الآلي و/أو حسب الحاجة بموجب اللوائح أو القواعد ذات الصلة، والتي قد تخضع للتعديل من وقت لآخر بناءً على تقدير الشركة وحدها، وبموجب إشعار رسمي يتم نشره من خلال القنوات الإلكترونية، أو يتم إرساله إلى العنوان الرسمي للعميل، وفقًا لطلبه. يُعتبر تنفيذ أي معاملة، عبر أي من الخدمات المقدمة بعد نشر أو استلام الإشعار، بمثابة قبول وموافقة على التعديل.

(2-15) قانون فاتكا:

قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية.

(2-16) إيداع:

شركة مركز إيداع الأوراق المالية التي توفر وتعدّ تسوية الأوراق المالية ومقاصتها وإيداعها وتسجيل ملكيتها وحفظها وفقًا لنظام السوق المالية.

(2-17) خدمات المستشار الآلي :

خدمات المستشار الآلي وخدمات إدارة الاستثمار التي تقدمها الشركة من خلال المنصة باستخدام الذكاء الاصطناعي لتقديم توصيات المحفظة الاستثمارية على النحو الموضح تفصيلاً في البند (5-1) أدناه.

(2-18) الخطة:

الخطة المعدّة للعميل وفقًا لخدمات المستشار الآلي والتي توضح بالتفصيل الاستراتيجية ونطاق التخصيص لكل فئة من فئات الأصول ونوع الاستثمار، وتكون هذه التوصية مستمدة من إجابات العميل على استبيان المستشار الآلي على النحو الموضح تفصيلاً في البند (5-1) (أ)(ج) أدناه.

(2-19) محفظة العميل:

المحفظة الاستثمارية المخصصة للعميل بناءً على توصية من الشركة إلى العميل وفقًا لخدمات المستشار الآلي وبناءً على إجابات العميل على استبيان المستشار الآلي على النحو الموضح تفصيلاً في البند (5-1) (أ)(ج) أدناه.

(2-20) المنصة:

موقع أو تطبيق شركة الراجحي المالية الإلكتروني حيث تقدم الشركة خدمات المستشار الآلي إلى العميل.

(2-21) أفضل تنفيذ:

تضمن الشركة تنفيذ أمر العميل بأفضل سعر سائد في السوق أو الأسواق ذات الصلة بما يتناسب مع حجم الأمر.

(2-22) استبيان المستشار الآلي :

الاستطلاعات و/أو الاستبيانات التي يجيب عليها العميل ضمن إطار عملية تقييم الشركة للمخاطر والملاءمة بشأن تقديم خدمات المستشار الآلي .

البند الثالث

الأهداف وتصنيف العميل

(3-1) تشكل الاتفاقية الماثلة وثيقة ملزمة قانونًا وتنظيميًا تحكم الأساس الذي بناءً عليه ستقدم الشركة للعميل خدمات المستشار الآلي وستنفّذ الأوامر والتعليمات القانونية للعميل، المحددة في البند (5) أدناه، بالإضافة إلى أي عمليات وخدمات ذات صلة بذلك أو ناتجة عن ذلك.

(3-2) تكون الأهداف الاستثمارية للعميل موضحة في استبيان المستشار الآلي الذي قام العميل بتعبئته ضمن إطار عملية فتح الحساب. تقدم الشركة للعميل خدمات المستشار الآلي لاستثمار المبلغ الثابت الذي يختاره العميل و/أو الدفعات المنتظمة في إحدى المحافظ الاستثمارية للشركة بما يتماشى مع الأهداف الاستثمارية للعميل وموافقة العميل على الخطة.

البند الرابع

أعمال الأوراق المالية المصرح للشركة بمزاولتها

- تداول الأوراق المالية
- ترتيب الأوراق المالية
- إدارة الاستثمارات وتشغيل الصناديق
- إدارة الاستثمارات
- الاستشارات الاستثمارية
- خدمات حفظ الأوراق المالية

البند الخامس

خدمات المستشار الآلي والمنتجات التي تقدمها الشركة لعملائها والضوابط واللوائح الحاكمة

(5-1) تقدم الشركة للعميل خدمات المستشار الآلي وفقًا لتصنيف العميل وتنفّذ أوامره وتعليماته القانونية وفقًا للشروط والأحكام الواردة ضمن الاتفاقية الماثلة، بما في ذلك:

أ. خدمات المستشار الآلي :

(أ) تقدم الشركة خدمات المستشار الآلي من خلال المنصة. تتضمن الخدمات تقديم خدمات استشارية للعميل عبر المنصة مع التوصية بخيارات الاستثمار للعميل، وذلك من خلال استخدام الخوارزميات أو أدوات التدقيق والاستطلاعات للحصول على المعلومات التي يقدمها العميل في استبيان المستشار الآلي ومعالجتها دون تدخل بشري أو بتدخل بشري محدود.

(ب) تقدم الشركة للعميل توصية استثمارية شخصية على شكل خطة، بما في ذلك تخصيص الشركة لمدخرات العميل في محفظة استثمارية متوازنة بناءً على تقييم الشركة لما هو مناسب للعميل. يعتمد هذا التخصيص على إجابات العميل على أسئلة الشركة الواردة في استبيان المستشار الآلي .

(ج) المنصة هي منصة إلكترونية يتم من خلالها تقديم خدمات المستشار الآلي وخدمات إدارة الاستثمار المؤتمتة للعميل، وتُعد جميع المعلومات والمعايير المدرجة في المنصة جزءًا لا يتجزأ من الشركة. تقدم المنصة خدمات وحلولاً استشارية متكاملة للعميل، بدءًا من إجابة العميل على الأسئلة الواردة في استبيان المستشار الآلي وتقييم المخاطر، وبعد ذلك تقترح الشركة من خلال المنصة استراتيجيات مختلفة مع أصول متنوعة يديرها خبراء استثمار متخصصون في شكل الخطة. عند موافقة العميل على الخطة، تقوم الشركة بتخصيص مدخرات العميل في محفظة استثمارية وفقًا للخطة، والتي تكون محفظة العميل، بناءً على تقييم الشركة لما هو مناسب للعميل مع مراعاة المعلومات المقدمة من العميل.

(د) يجوز للعميل أن يطلب من الشركة تغيير نطاق توزيع المخاطر لكل فئة من فئات الأصول ونوع الاستثمار، وتقوم الشركة بإعادة موازنة محفظة العميل تبعًا لذلك.

(هـ) لا تقدم الشركة أي ضمانات أو توصيات للاستثمار في الفرص المعروضة داخل المنصة. علاوة على ذلك، لا تهدف المعلومات الموجودة على المنصة وأي فرص استثمارية أو مواد استثمارية موزعة على العملاء إلى تقديم مشورة أو توصية قانونية أو ضريبية أو مالية للعميل. ينبغي ألا يعتمد العميل على أي من هذه المعلومات أو المواد المقدمة له، وإنما ينبغي أن يحصل بطريقته الخاصة على المشورة والتوجيه بشأن أي فرص استثمارية أو توصيات مقدمة له.

(و) تقدم الشركة خدمات استشارية محدودة مع استشارات تتعلق بالأصول المستهدفة الموصى بها في محفظة العميل، وعلى سبيل المثال لا الحصر، لا تشمل الاستشارات الاستثمارات المتعلقة ببوالص التأمين على الحياة وصناديق الاستثمار والاستثمار المباشر في الأسهم والأوراق المالية.

ب. الخدمات الإدارية:

فتح الحسابات الاستثمارية.

ج. التنفيذ:

(أ) تنفيذ المعاملات الاستثمارية لحساب العميل وفقًا لتعليماته بما في ذلك موافقة العميل على الخطة، إما بشكل مباشر أو عبر واحد أو أكثر من الوسطاء أو الشركات الأعضاء في أي أسواق أوراق مالية دولية أو مؤسسات مالية تختارها الشركة. من خلال استخدام المنصة، يوافق العميل على تنفيذ عمليات التداول للحفاظ على الحساب الاستثماري وفقًا لتخصيص الأصول الموصى به في الخطة.

(ب) يدرك العميل ويوافق على أن جميع المعاملات التي ستنفّذها الشركة نيابةً عن العميل بموجب الاتفاقية الماثلة تستند إلى موافقة العميل على الخطة.

(ج) توفر الشركة للعميل أفضل تنفيذ ضمن إطار وبحدود متطلبات قواعد ولوائح هيئة السوق المالية. إلا أن الشركة لا تتحمل مسؤولية عن أي خسارة أو نفقات يتكبدها العميل بسبب أي تأخير في تنفيذ أي معاملة، بما في ذلك أي تغيير في ظروف السوق قبل أن تتمكن من تنفيذ معاملة معينة، طالما أن هذا التأخير غير ناجم عن الإهمال أو سوء السلوك المتعمد من قِبل الشركة. تتصرف الشركة بحسن نيّة في جميع الحالات لصالح العميل.

(د) تخضع جميع المعاملات المنفّذة للعميل إلى أنظمة ولوائح وقواعد وتفسيرات وممارسات السوق وغرفة المقاصة الخاصة بها، إن وجدت، التي يتم تنفيذ المعاملات فيها. وقد تخضع أيضًا للأنظمة واللوائح المطبقة في الدول الأخرى ذات الصلة.

(هـ) يقر العميل بأنه لا يمكن تنفيذ التعليمات إلا في الأيام والأوقات التي تكون فيها الشركة والأسواق ذات الصلة مفتوحة لمزاولة أعمالها.

(و) يتعين على الشركة بذل قصارى جهدها لتنفيذ أوامر العميل في أقرب وقت ممكن، لكنها لا تضمن وقت التنفيذ بسبب ظروف السوق، مع مراعاة سياسات مديري الصناديق المرخصين. وفي حال الإخفاق أو التأخير بسبب ظروف خارجة عن سيطرة الشركة المعقولة، فلا تتحمل الشركة المسؤولية عن الخسائر أو التغيرات في قيمة أصول الحساب.

(ز) يوافق العميل على أنه لا يمكن للشركة ضمان تقلبات السوق أثناء تنفيذ الأمر. إذا لم تتمكن الشركة من تنفيذ الخطة بالكامل ونفّذت جزءًا من الخطة، يلتزم العميل بالجزء المنفّذ. إذا كان أمر العميل جزءًا من أوامر أخرى وتم تنفيذ الأمر المركّب جزئيًا، تكون حصة العميل متناسبة مع نسبة أمره من الأوامر المركّبة المنفّذة.

(ح) تبقي الشركة تخصيص الأصول المستهدفة قيد المراجعة لضمان مواءمتها المستمرة مع الخطة. يتم تخصيص الأصول المستهدفة الموصى بها بناءً على أفق الاستثمار على النحو المحدد في استبيان المستشار الآلي مع الأخذ في الاعتبار الفترة التي يتوقع خلالها العميل صرف أمواله المستثمَرة وتحمّل المخاطر ومبلغ استثمار العميل على النحو المسجل في الخطة.

(ط) بناءً على تعليمات العميل الموضحة في الخطة المعتمدة من قِبل العميل، تقوم الشركة بترتيب الاستثمار في الاستثمارات الموصى بها في البداية وترتيب شراء أو بيع الاستثمارات في حساب العميل:

(1) لإعادة موازنة محفظة العميل بشكل دوري بما يتماشى مع تخصيص الأصول الموصى به في محفظة العميل؛

(2) لإجراء تعديلات على تخصيص الأصول المستهدفة بعد الحصول على موافقة العميل.

(ي) لا تُعتبر الشركة مخالفة للنسب المئوية لتخصيص الأصول المستهدفة الموصى به في الخطة بسبب أي أحداث أو ظروف خارجة عن سيطرة الشركة بما في ذلك، على سبيل المثال، التغيرات في سعر السوق أو قيمة الاستثمارات بسبب تحركات السوق أو تحركات العملة أو عدم توافر الاستثمارات أثناء الانتقال إلى استثمار بديل، أو بسبب تغيير متفق عليه في محفظة العميل.

(ك) في حالة انحراف تخصيص الأصول المستهدفة الموصى به لأي سبب من الأسباب، تقوم الشركة بترتيب شراء أو بيع الاستثمارات بهدف إعادة موازنة تخصيص الأصول المستهدفة وفقًا للخطة. وتقوم الشركة بمراجعة محفظة العميل لإعادة موازنتها بشكل دوري.

(ل) يتم تحديد امتثال أي استثمار للخطة بناءً على المواصفات الواردة في الخطة أو غير ذلك اعتبارًا من تاريخ شراء هذا الاستثمار.

(م) لا تُعتبر الشركة مخالفة للمواصفات الواردة في الخطة بسبب أي تغيرات في القيمة أو الحالة (بما في ذلك التصنيفات الائتمانية) للاستثمار بعد الشراء. تقوم الشركة دوريًا بتقييم ما إذا كان تعديل المشورة الاستثمارية أو تغيير الاستثمارات واستبدالها ضروريًا تحت أي ظرف من الظروف التي قد تنشأ وتؤثر على وجهة نظر الشركة بشأن استمرار ملاءمة الاستثمار للعميل وفقًا للخطة.

د. الحفظ و/أو ترتيب الحفظ:

حفظ الأصول التي تشمل الأوراق المالية للعميل أو ترتيب قيام طرف ثالث بحفظ الأوراق المالية في الحالات التي تتطلب هذا الإجراء.

(5-2) يتعين على الشركة، وفقًا للخطة، تنفيذ جميع المعاملات المتعلقة بشراء وبيع الاستثمارات على أساس نقدي من خلال الحساب الاستثماري إذا كان هناك رصيد نقدي كافٍ، حيث لا يجوز للشركة السماح بالشراء على المكشوف ولا خصم سعر الشراء من الحساب الجاري للعميل.

(5-3) لن تكون الشركة ملزَمة بتنفيذ أمر / أوامر بيع نيابةً عن العميل، ما لم يحتوي حساب التداول الخاص به على الكمية المراد بيعها دون أي قيود، أو أي وثائق إثبات تطلبها الشركة فيما يتعلق بتفويض العميل، وقانونية المعاملة، بالإضافة إلى أي رسوم أو مصاريف أخرى.

(5-4) لن تكون الشركة مسؤولة ولن تتحمل أي خسارة ناتجة عن خدمات المستشار الآلي ، ما لم يكن ذلك بسبب الاحتيال من جانب الشركة.

(5-5) مع مراعاة الأنظمة المطبقة، يجوز للشركة تقديم أو الإفصاح عن بيانات العميل إلى شخص آخر، داخل المملكة أو خارجها، من أجل تنفيذ معاملة أو صفقة خاضعة لأحكام الاتفاقية الماثلة. يوافق العميل بموجبه على قيام الشركة بالإفصاح عن بياناته وفقًا لهذا البند. يقر العميل بأنه يجوز للشركة، من وقت لآخر، أن تتصرف كوكيل لأي شركة أخرى، أو يجوز لها تعيين وكلاء من الباطن.

(5-6) يجوز للشركة تصحيح أي إدخالات أو معاملات تم تنفيذها عن طريق الخطأ على الحساب الاستثماري للعميل ويتعين عليها إشعار العميل بذلك على أحدث عنوان بريد إلكتروني له أو عبر مكالمة أو رسالة نصية موجهة إلى رقم هاتفه المسجل أو أي طريقة اتصال أخرى متاحة، وإذا لم يُظهر العميل أي تحفّظ خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ إرسال الإشعار بالبريد، يكون هذا الإجراء التصحيحي صالحًا ولا يجوز الطعن فيه.

(5-7) إذا حدث خطأ غير متعمد من قِبل الشركة أو بسبب خلل في نظامها الآلي وأدى إلى إضافة أي مبلغ بشكل غير قانوني إلى الحساب الاستثماري للعميل أو تمكينه من الشراء على المكشوف، يقر العميل بموجبه ويتعهد بتغطية مديونية حسابه الاستثماري في موعد لا يتجاوز يوم العمل التالي، وإذا أخفق العميل في تغطية مديونية حسابه الاستثماري، يجوز للشركة، في أي وقت تراه مناسبًا، بيع أي أسهم تريدها من أسهم العميل بما يكفي لدفع تكلفة الشراء على المكشوف (سعر الشراء + العمولة + ضريبة القيمة المضافة) أو سحب أي مبلغ مضاف عن طريق الخطأ إلى الحساب الاستثماري للعميل. لا توجد أي حقوق للعميل ضد الشركة نتيجةً لأي خسارة متكبدة أو خسارة في الأرباح أو المنافع تنتج عن البيع الذي تقوم به الشركة، ويتعين عليه دائمًا الاحتفاظ برصيد دائن في حسابه الاستثماري طوال مدة الاتفاقية الماثلة وبعدها حتى تسوية جميع الديون والالتزامات الأخرى المستحقة على العميل للشركة والحصول على مخالصة نهائية و/أو شهادة إبراء ذمة من جميع الديون والالتزامات.

البند السادس

خدمات الطرف الثالث

(6-1) يحق للشركة الاستعانة بخدمات طرف ثالث، بما في ذلك البنوك أو المؤسسات المالية أو أي شركة عضو في سوق مالية، سواء داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها، بالشروط التي تراها مناسبة للتعاقد معه بصفته بنكًا مراسلاً أو وسيط أوراق مالية أو أمين حفظ أو لتنفيذ أي خدمات أخرى تتعلق بالنقود والأوراق المالية.

(6-2) يتحمل العميل الرسوم التي تدفعها الشركة مقابل خدمات الطرف الثالث بالإضافة إلى الرسوم المقررة، ما لم يُذكر خلاف ذلك في الضوابط واللوائح التي تحكم الخدمة المطلوبة.

(6-3) يقر العميل بأن الطرف الثالث يقدم الخدمات لصالح العميل مباشرةً وليس بصفته وكيلاً للشركة. لذلك، فإن الشركة غير مسؤولة عن أي خسارة يتكبدها العميل نتيجةً لعدم أداء الطرف الثالث لواجباته بشكل صحيح أو بسبب إعسار الطرف الثالث، دون المساس بمسؤوليات الشركة في اختيار طرف ثالث.

البند السابع

تعارض المصالح

(7-1) يدرك العميل أنه قد ينشأ تعارض بين مصالحه ومصالح الشركة ويقبل احتمال حدوث مثل هذا التعارض في المصالح، طالما أن الشركة قد اتخذت الإجراءات اللازمة

لضمان معاملته بإنصاف وفقًا لأحكام المادة (41) من لائحة مؤسسات السوق المالية.

(7-2) يقر العميل بأنه يحق للشركة تنفيذ و/أو تحصيل ما يلي من وقت لآخر:

أ. الحصول على منفعة أو أن يكون لها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الاستثمارات التي تنفّذها وفقًا للخطة طالما أن مصلحته لا تتأثر أو تتضرر.

ب. الاكتتاب أو استرداد الاستثمارات من خلال محفظة العميل كمبدأ لحسابها الخاص أو لحساب أي من عملائها أو بصفتها وكيلاً لطرف ثالث ذي صلة.

ج. الاستثمار أو التصرف نيابةً عن العميل في وحدات صناديق الاستثمار وغيرها من أدوات الاستثمار الجماعي المصرح بها من قِبلها أو من قِبل أي من الأطراف ذات الصلة أو تلك التي تديرها.

د. الحصول على رسوم مقابل التصرف كوكيل عن نظير في معاملة معينة بالإضافة إلى الرسوم المقررة لها بصفتها وكيلاً للعميل.

هـ. تنفيذ معاملات الشراء والبيع على الأوراق المالية التي سبق أن عرضتها الشركة على أساس خاص نيابةً عن العميل.

البند الثامن

دفع قيمة الخدمات والرسوم والعمولات

(8-1) تقوم الشركة بخصم عمولة التداول المطبقة، لكل تنفيذ لمعاملة بيع / شراء، وفقًا للأسعار المحددة في الملحق أ (الرسوم والعمولات)، ووفقًا لتعليمات السلطة التنظيمية المعنية. تخضع هذه الأسعار للتعديل والتغيير وفقًا لتعليماتها التنظيمية والضوابط الصادرة بموجب تعليمات السلطة التنظيمية المعنية.

(8-2) بالإضافة إلى عمولة التداول، يتعين على العميل دفع الرسوم المقررة لخدمات المستشار الآلي على النحو المبين في الملحق أ (الرسوم والعمولات) دون المساس بحق الشركة في تغيير و/أو التخلي عن هذه الرسوم من وقت لآخر وفقًا لتقديرها الخاص بموجب إشعار مسبق تقدمه إلى العميل. وإذا قرر العميل الاشتراك والاستفادة من الخدمة المتاحة مع استيفاء جميع الشروط، فإنه يقر بقبول دفع رسومها ويفوّض الشركة بتحصيلها من حسابه الاستثماري عند تنفيذ اشتراكه أو في وقت لاحق إن لم يتم تحصيل هذه الرسوم عند تنفيذ الاشتراك لأي سبب من الأسباب.

(8-3) بالإضافة إلى عمولة التداول ورسوم الخدمة على النحو المبين في الملحق أ (الرسوم والعمولات)، يتحمل العميل أيضًا جميع الرسوم والضرائب والتكاليف وأي التزامات مالية أخرى تتكبدها الشركة مقابل حسابه الاستثماري وأي عواقب لذلك حسب إشعار الشركة للعميل بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر:

أ. تكاليف تنفيذ أي حكم أو مرسوم أو تسوية ودية أو أي تكاليف أخرى بما في ذلك أتعاب المحاماة التي تتكبدها الشركة بشأن أي مطالبة أو إجراءات قضائية، سواء كانت فعلية أو محتملة، فيما يتعلق بحسابه الاستثماري.

ب. رسوم التسجيل وغيرها من الرسوم المقررة الواجب دفعها لعمليات الاكتتاب أو الاسترداد للأوراق المالية والاستثمارات الأخرى.

ج. جميع التكاليف والنفقات الأخرى ذات الصلة التي تتكبدها الشركة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر أو التحديد، رسوم الحفظ والوكالة والتأمين.

(8-4) يتعين على العميل أن يدفع للشركة، حسب الاتفاق بينهما، في نفس اليوم الذي يتم فيه إغلاق حسابه، مبلغًا يساوي جميع الرسوم والنفقات المستحقة للشركة والتي لم يتم تحصيلها منه أو خصمها من حسابه.

(8-5) بموجبه يفوّض العميل الشركة بشكل نهائي لا رجعة فيه بتحصيل جميع المبالغ المستحقة من أي أمين حفظ، مع مراعاة أي ضرائب أو رسوم أخرى قابلة للخصم بأي طريقة تمكّن الشركة أو أي جهة دفع أخرى من تحصيل جميع المبالغ المستحقة لها.

البند التاسع

الحفظ

(9-1) يتعين على الشركة التصرف بصفتها أمين الحفظ أو الترتيب مع طرف ثالث ليتصرف على هذا النحو، وفقًا لمتطلبات قواعد هيئة السوق المالية، أو إذا كان ترتيب طرف ثالث لأداء مهام أمين الحفظ ضروريًا لأغراض شراء أو حفظ الأوراق المالية خارج المملكة.

(9-2) يتم إيداع أي أوراق مالية واستثمارات وأصول أخرى تخص العميل، والتي يمكن إيداعها في مركز إيداع الأوراق المالية ذي الصلة، في حساب باسم العميل.

(9-3) بناءً على تعليمات العميل بما في ذلك موافقة العميل على الخطة ومتطلبات تنفيذها، تكون الشركة مسؤولة عما يلي:

أ. التصرف كوكيل للعميل في المطالبة بأي أرباح نقدية أو توزيعات أرباح واستلامها وإيداعها في حسابه الاستثماري.

ب. ممارسة أي من حقوق النقل أو الاشتراك.

ج. التعامل مع عروض الاستحواذ وأنشطة إعادة الهيكلة المالية.

د. ممارسة حقوق التصويت.

(9-4) يدرك العميل ويوافق على أنه في حالة حدوث أي تقصير من قِبل أمين الحفظ، قد يُطلب من العميل المشاركة بشكل متناسب في تغطية أي نقص أو عجز يحدث ولا يمكن تسويته.

البند العاشر

أموال العميل

(10-1) تلتزم الشركة بالفصل بين أموالها وأصولها وتلك الخاصة بالعميل في جميع دفاترها وسجلاتها، ويتعين عليها استخدام أموال وأصول العميل لصالح عملائها فقط وفقًا لأحكام المادة (69) من لائحة مؤسسات السوق المالية.

(10-2) تلتزم الشركة بالتعامل مع أموال وأصول العميل وفقًا للقواعد الحاكمة ذات الصلة، على النحو المذكور في أحكام المادة (70) من لائحة مؤسسات السوق المالية،

والتي تستلزم فصلها عن أموال وأصول الشركة، ما لم تنص الاتفاقية على خلاف ذلك.

(10-3) وفقًا لأحكام المادة (73) من لائحة مؤسسات السوق المالية، تلتزم الشركة بحفظ أموال العميل في حساب باسمه في أي من البنوك المحلية ويوافق العميل على أنه يحق لشركة الراجحي المالية الحصول على جميع العوائد والمنافع من حفظ أموال العملاء في هذه الحسابات. علاوة على ذلك، يجوز للشركة حفظ أموال العميل في بنك خارجي أو تنفيذ تحويل أموال خارجي عن طريق الخصم من حسابه في البنك المحلي أو من أمواله الأخرى في الشركة عند الضرورة لتسوية معاملة أوراق مالية خارج المملكة.

(10-4) لا تُعامل الأموال كأموال للعميل ولا تتحمل شركة الراجحي المالية المسؤولية عنها في الحالات المنصوص عليها في أحكام المادة (76) من لائحة مؤسسات السوق المالية، بما في ذلك ما تم دفعه للعميل أو لطرف ثالث وفقًا لتعليمات العميل، أو ما تم إيداعه في حساب بنكي باسم العميل، أو ما أصبح مستحقًا لشركة الراجحي المالية وواجب السداد من قِبل العميل.

البند الحادي عشر

تعليمات العميل وقنوات المعاملة المعتمدة

(11-1) تقبل الشركة التعليمات المشروعة التي يبلغها بها العميل الفردي.

(11-2) يدرك العميل أنه سيتم تسجيل مكالماته الهاتفية مع الشركة فيما يتعلق بأعمال الأوراق المالية والتعليمات الواردة فيها واعتبارها كما لو كانت تعليمات خطية، وتكون جميع العمليات والمعاملات التي تتم بناءً عليها ملزمة وقسرية عليه ما لم يعترض عليها في موعد لا يتجاوز يوم العمل التالي بعد تاريخ تنفيذ المعاملة.

(11-3) يجوز للشركة، دون إلزام أو التزام عليها، اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تراها مناسبة بحسن نيّة للتحقيق والتأكد من شخصية وصفة المتصل. وفي حالة وجود أدنى شك لدى الشركة حول المتصل أو الاشتباه في أي مخالفة للإجراءات الأمنية أو اختراق لكلمة المرور، فحينئذٍ يحق لها الامتناع عن تنفيذ تعليماته و/أو إيقاف القناة المشتبه فيها، بما في ذلك المنصة.

(11-4) يدرك العميل أن الخدمات التي تقدمها الشركة عبر الإنترنت والمنصة تخضع لتقديرها الخاص واجتهادها فيها، وأنه يفوّض الشركة بموجبه بتنفيذ التعليمات والعمليات التي تصدر عنه عبر هذه القنوات وتعديل حسابه الاستثماري من خلال الإدخالات المحاسبية المقابلة وكذلك توثيقها جميعًا تحت اسم المستخدم وكلمة المرور.

(11-5) يقر العميل بأن الشركة قد أبلغته وجعلته على علم وحذّرته من المخاطر المحتملة لاستخدام القنوات الإلكترونية بما في ذلك المنصة وإمكانية حدوث اختراق لهذه القنوات، وبأنه على دراية تامة بجوانب العيوب وأوجه القصور المتعلقة باستخدام هذه التقنيات وكذلك الضوابط والقيود التي تحكم استخداماتها. كما أنه بموجبه يبرئ ذمة الشركة تمامًا ويعفيها من جميع المطالبات والالتزامات ذات الصلة أو الناتجة عن عدم قدرتها على استخدام هذه القنوات أو التعامل من خلالها لأي سبب من الأسباب.

(11-6) يقر العميل بأنه يلتزم بتوخي الحيطة والحذر في معاملاته الإلكترونية وحفظ كلمة المرور الخاصة به وعدم الإفصاح عنها لأي شخص بما في ذلك موظفو الشركة. كما يقر بأنه لا يجوز له الرجوع إلى الشركة للمطالبة بشأن أي خسارة قد يتكبدها نتيجةً للإفصاح عن كلمة المرور الخاصة به لأشخاص آخرين وتنفيذ أي معاملة باستخدامها ويتحمل وحده جميع العواقب. علاوة على ذلك، يتعهد العميل بإبلاغ الشركة فورًا عن طريق إشعار خطي، أو مكالمة هاتفية مسجلة، في حالة الإفصاح عن كلمة المرور الخاصة به أو في حالة وصول شخص آخر إلى كلمة المرور الخاصة به واسم المستخدم، لتمكين الشركة من اتخاذ الإجراءات اللازمة، وفي هذه الحالة يكون العميل مسؤولاً عن جميع المعاملات المنفّذة والتعليمات الصادرة من خلال استخدام كلمة المرور و/أو اسم المستخدم وكلمة المرور، إلى أن تتلقى الشركة الإشعار الرسمي (بعد ساعتين من الإشعار كحد أقصى)، وذلك لتمكين الشركة من اتخاذ الإجراءات اللازمة وإيقاف أي إجراء باسم المستخدم وكلمة المرور.

(11-7) يجوز للشركة، وفقًا لتقديرها المطلق، تعديل أو تغيير الشروط والقواعد التي تحكم المنصة. وفي حالة عرضها على الموقع الإلكتروني للشركة، فحينئذٍ يُعتبر استخدام العميل لهذه الخدمة بمثابة موافقة منه على التعديلات أو التغييرات التي تم إجراؤها على هذه الشروط والقواعد.

(11-8) تحتفظ الشركة بالحق في رفض أي تعليمات أو استفسارات يتم استلامها أو نقلها إليها من العميل أو المستخدم، عبر المنصة، لأي سبب تجده مقنعًا بما في ذلك ما إذا كانت الشركة تشك في دقة التعليمات، أو أن التعليمات غير قابلة للتنفيذ على المنصة أو أن التعليمات غير متوافقة مع الخطة، مما يستلزم إعادة التقييم وربما تعديل محفظة العميل. يتعين على الشركة إبلاغ العميل فورًا بالتعليمات المرفوضة مع توثيق القرار وإشعار الهيئة التنظيمية خلال ثلاثة أيام.

(11-9) يجوز للشركة اتخاذ، أو الامتناع عن اتخاذ، أي إجراء تراه ضروريًا لضمان الالتزام بقواعد ولوائح هيئة السوق المالية والتعليمات ولن تكون مسؤولة عن ذلك طالما أنها لم تتصرف بطريقة مغايرة أو مخالفة. ويكون هذا الإجراء، سواء كان إيجابيًا أو سلبيًا، ملزمًا وقسريًا على العميل.

(11-10) يجوز للشركة إلغاء أو إيقاف تقديم خدمات المستشار الآلي التي تقدمها للعملاء عبر المنصة، بموجب إشعار رسمي يتم إرساله إلى العميل أو نشره عبر أي من القنوات الإلكترونية المراد إيقافها أو إلغاؤها، قبل سبعة (7) أيام على الأقل من تاريخ إيقاف أو إلغاء الخدمات.

(11-11) يجوز للشركة تعديل خدمات المستشار الآلي التي تقدمها، بموجب إشعار رسمي يتم إرساله إلى العميل أو نشره عبر القناة الإلكترونية المراد تعديلها، قبل سبعة (7) أيام على الأقل من تاريخ تنفيذ أو تطبيق التعديل. يُعتبر استخدام العميل لخدمات المستشار الآلي بعد تاريخ تنفيذ التعديل بمثابة قبول ضمني للتعديل. وفي حال قيام العميل بإشعار الشركة بعدم موافقته على التعديل، فحينئذٍ يُعتبر ذلك رفضًا وطلبًا لإلغاء الاشتراك في خدمات المستشار الآلي ، وبالتالي يؤدي ذلك إلى إلغاء اشتراكه وحقه في الاستفادة من خدمات المستشار الآلي . في هذه الحالة، يجوز للشركة، دون تحمّل أي مسؤولية، تنفيذ أي معاملات يطلبها العميل، قبل تفعيل إلغاء وصول العميل إلى خدمات المستشار الآلي .

(11-12) يتحمل العميل وحده العواقب الناتجة عن الخطأ الذي يرتكبه المستخدم في الوصول إلى العنوان أو المسمى الصحيح، أو في إدخال البيانات بشكل خاطئ، مهما كانت تلك العواقب.

(11-13) يقر العميل بمسؤوليته الشخصية الكاملة عن استخدام أي قناة إلكترونية بما في ذلك المنصة، ومسؤوليته الكاملة عن أفعاله و/أو أفعال وكيله، كما يقر بمسؤوليته الكاملة عن رمز العميل وكلمة المرور الخاصة به، ويتعهد بالحفاظ عليها بالكامل وعدم الإفصاح عنها لأي جهة أخرى أو شخص آخر حتى لو كان موظفًا في الشركة. علاوة على ذلك، يقر العميل بمسؤوليته الكاملة عن أي عواقب تنتج عن استخدامه لخدمات المستشار الآلي بنفسه، وبأنه سيتحمل عواقب أي تجاوز أو إهمال دون أن تتحمل الشركة أي مسؤولية طالما أن هذا الاستخدام أو الوصول إلى الخدمة قد تم بناءً على استخدام رمز المستخدم وكلمة المرور. لا تتعهد الشركة بالتحقق من شخصية العميل، أو مطابقة الأصوات، طالما أن الوصول إلى الخدمة قد تم من خلال كلمة المرور.

(11-14) يوافق العميل ويقر بأنه يحق للشركة تسجيل جميع المكالمات الهاتفية التي تجري بين الشركة والعميل، في وسائط إلكترونية تحتفظ بها الشركة، وفقًا للمادة (51) من لائحة مؤسسات السوق المالية.

(11-15) للاستفادة من المنصة، يتعين على العميل الحصول على أجهزة كمبيوتر أو هواتف محمولة أو هواتف ثابتة تتوافق مع متطلبات الاستفادة من المنصة. ومع ذلك، يجوز للشركة القيام بكل ما تراه مناسبًا مثل تطوير نظام الكمبيوتر وبرامجه، وتعديله وإيقافه لأغراض الترقية، أو إيقافه وتحديث إصدارات برامجه. يقر العميل بأن الشركة لا تتحمل أي مسؤولية عن جميع العواقب التي قد تنتج عن هذا تسجيل الخروج، أو الترقية، بما في ذلك عدم توافق أي من أجهزة العميل مع كل أو جزء من خدمات الشركة وتحديثاتها.

(11-16) يوافق العميل على مشاهدة سجل المعاملات من المنصة ويسمح للشركة بإيقاف الكشوفات الدورية. ويُعتبر الاستمرار في استخدام هذه الخدمة بمثابة قبول لهذا البند.

(11-17) يوافق العميل على تفويض الشركة بإرسال جميع المراسلات المتعلقة بهذه الخدمة عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية القصيرة إلى هاتف العميل وعنوان بريده الإلكتروني المسجلين على أنظمة شركة الراجحي المالية، أو عبر أي وسيلة اتصال أخرى متاحة، ويتعهد باتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لسرية المراسلات ويكون مسؤولاً عن أي مخالفة لهذا التعهد.

(11-18) لن تكون الشركة مسؤولة عن أي مشكلات تتعلق بالمعلومات المقدمة وتنشأ من طرف ثالث مقدم للخدمة أو المعلومات بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تأخير إرسال كلمة المرور لمرة واحدة إلى هاتف العميل، ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية عن أي اختراق لأجهزة العميل.

(11-19) يقر العميل بأنه ليس لديه حقوق براءة اختراع بشأن برامج ووثائق المنصة ويوافق على عدم السماح لمستخدميه بنسخ أو تعديل هذه البرامج وعدم السماح للآخرين بتنزيل البرامج أو نقلها إلى أجهزة إلكترونية مماثلة.

(11-20) تعتمد الاتصالات التجارية عبر الإنترنت على النقل الآمن للمعلومات السرية عبر الشبكات العامة. تبعًا لذلك، يجوز للشركة الاعتماد على تقنية التشفير والمصادقة المرخصة والمقدمة من طرف ثالث لتوفير تقنية الأمان والمصادقة من أجل النقل الآمن للمعلومات السرية. لا يوجد ضمان حتى مع التقدم في قدرات الكمبيوتر أو الاكتشافات الجديدة في مجال التشفير أو التطورات والأحداث الأخرى، ولا يمكن المساس بالتكنولوجيا التي تستخدمها الشركة لتأمين معلومات عمليات العملاء. كما أن النظام الأمني الذي تتبعه وتستخدمه الشركة لا يضمن عدم حدوث أي خرق.

(11-21) قد تتضمن المنصة روابط لصفحات أو مواقع إلكترونية أخرى يملكها أو يشغّلها طرف ثالث (مواقع ذات صلة). ليس للشركة أي حق أو مسؤولية لضبط أو إدارة شروط الاستخدام أو السياسات لهذه المواقع أو الصفحات. لا تصادق الشركة على المحتويات أو الإعلانات أو المنتجات أو الخدمات أو المواد الأخرى التي تقدمها هذه المواقع أو الصفحات. يقر المستخدم أيضًا بأن الشركة غير مسؤولة بشكل مباشر أو غير مباشر عن أي ضرر أو خسارة تنشأ عن أو فيما يتعلق باستخدام أو الاعتماد على هذه المحتويات أو الإعلانات أو المنتجات أو الخدمات أو المواد الأخرى التي تقدمها هذه المواقع والصفحات الخارجية ذات الصلة. ينبغي على المستخدم الاتصال بالمسؤولين أو المشرفين أو المشغّلين لهذه الصفحات والمواقع الخارجية في حالة وجود أي أسئلة بشأن صفحاتهم ومواقعهم.

(11-22) تبذل الشركة كل الجهود اللازمة لحماية جميع المعاملات التي تتم من خلال المنصة، وتستخدم وسائل أمنية متقدمة للوصول إلى منصة المستشار الآلي . وفي حال اكتشاف المستخدم لأي نشاط احتيالي محتمل على بطاقته الائتمانية المرتبطة بحسابه على المنصة، فحينئذٍ يتعهد المستخدم بالاتصال على الفور بالبنك المُصدِر لبطاقته الائتمانية.

(11-23) يجوز للشركة استخدام تقنية التشفير والمصادقة المرخصة والمقدمة من طرف ثالث لضمان النقل الآمن للمعلومات السرية، إلا أنه لا يمكن للشركة أن تضمن عدم المساس بالتكنولوجيا التي تستخدمها الشركة لتأمين معلومات العميل.

البند الثاني عشر

إقراض العميل

(12-1) يدرك العميل أن الشركة لا تقدم أي قروض نقدية له سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق الدخول في ترتيبات مع طرف ثالث لإقراض العميل.

البند الثالث عشر

الرهن

(13-1) يقر العميل بأنه في حال رهن أي أصول أو أوراق مالية موجودة في حساب الاستثمار الخاص به، فإنه يفوض الشركة بشكل لا رجعة فيه، بصفتها أمينة للرهن، وبهذا التفويض الذي لا رجعة فيه سواء حاليًا أو مستقبلًا، لإصدار الأوامر والتصرف وفقًا لتوجيهات المرتهن، ويعفي الشركة أيضًا من أي مسؤولية عن أي عواقب متعلقة بذلك إلى أن تتلقى إشعارًا خطياً من المرتهن أو من المرتهن والعميل معا بفك الرهن وإتمام السداد من جانب العميل.

(13-2) يدرك العميل أنه في حالة رغبة رهن الأصول والأوراق المالية التي يرغب في رهنها والمودعة في حساب باسمه لدى مركز الإيداع والتسوية في تداول أو أي مركز إيداع أوراق مالية آخر ذي صلة، فيتطلب تطبيق الرهن وفكه مخاطبة مركز الإيداع للأوراق المالية ذي الصلة من قبل الشركة بصفتها أمينة الحفظ، وأنه لا يجوز تحميل الشركة أي تبعات لتأخير طلب الرهن أو فكه لأي سبب كان طالما لم ترتكب أي مخالفة أو إهمال.

البند الرابع عشر

مقاصة وبيع أصول العميل

(14-1) يخول العميل بموجب الاتفاقية الماثلة الشركة، ودون الإخلال بأي من حقوق الشركة تجاه العميل بموجب الاتفاقية الماثلة أو أي اتفاقيات أو عقود أخرى ذات صلة، بخصم أي مبلغ أو دين مستحق من قبل العميل من حساب الاستثمار الخاص به أو أي حساب آخر للعميل تحتفظ به الشركة نيابة عنه.

(14-2) يقر العميل بأن الشركة يحق لها، دون أي حاجة للرجوع إليه أو إشعاره مسبقًا، تحصيل جميع المبالغ المستحقة لها منه عن طريق المقاصة من خلال خصمها من أي أرصدة دائنة في حساباته بدءًا بالحساب الذي يشمل عملة الالتزام (الريال السعودي) ثم الحسابات بالعملات الأخرى وفقًا لسعر الصرف في تاريخ المقاصة.

(14-3) يدرك العميل بأن جميع حساباته المختلفة بأنواعها وأسمائها لدى الشركة تعتبر بمثابة حساب استثماري واحد. كما يقر بأن الشركة يحق لها دمج وتوحيد جميع أمواله وأصوله لدى الشركة وكذلك أي من حساباته الفرعية من أجل سداد وتحصيل أي ديون مستحقة لها بذمته.

وفي حال عدم كفاية الأرصدة النقدية في حساباته لسداد تلك الديون، فحينئذٍ يحق للشركة تحصيلها من أي أصول أخرى للعميل لدى الشركة لهذا الغرض، بما في ذلك بيع الأوراق المالية التي تخصه دون الحاجة إلى إشعاره مسبقا أو الحصول على إذن مسبق من السلطات المختصة أو المعنية. ولا يعني منح هذا الحق للشركة وجوب استخدامها له، لكن يقع الالتزام الأساسي على العميل الذي يتعين عليه سداد المبالغ المستحقة وتغطية أي من أرصدة ديونه.

(14-4) للشركة الحق، بناءً على تعليمات من هيئة السوق المالية، أو أي جهة أخرى مختصة، في تنفيذ أوامر الضبط والتجميد على أموال العميل و / أو أصوله لدى الشركة، على الفور، دون أي التزام على الشركة بإشعار العميل، وليس للعميل الحق في مطالبة الشركة بالكشف عن تفاصيل الضبط و / أو تجميد الأموال، وإذا كان يرغب في معرفة هذه التفاصيل فعليه التواصل مع الجهة التي أصدرت قرار الضبط أو تجميد الأموال. ليس للعميل الحق في مطالبة الشركة بأي تعويض أو مصاريف أو مسؤوليات عن أي خسائر أو أضرار يتعرض لها، أو قد يتعرض لها، نتيجة التزام الشركة بتنفيذ هذه التعليمات.

البند الخامس عشر

التعديل، والتعويض، والإعفاء والإنهاء

(15-1) **التعديل**:

يحق للشركة إجراء التعديلات التي تراها مناسبة على الشروط والأحكام الواردة في الاتفاقية الماثلة وإلغاء أي بند تراه غير مجدٍ أو غير ذي فائدة، وذلك بعد إشعار مسبق للعميل يُقدم قبل 5 أيام عمل من التنفيذ. وفي حالة عرض التعديلات على الموقع الإلكتروني لشركة الراجحي المالية، فحينئذٍ يعتبر استخدام العميل للموقع والتعامل من خلاله بمثابة موافقة وإقرار منه على هذه التعديلات أو التغييرات. وفي جميع الأحوال، تُعتبر التعديلات والتطورات مع بنودها وشروطها ملحقًا مكملًا للاتفاقية الماثلة وجزءًا لا يتجزأ منها.

(15-2) **التعويض**:

يلتزم العميل بتعويض الشركة عن أي تكاليف أو أعباء مالية تتحملها الشركة من أجل ممارسة واستخدام الحقوق والصلاحيات الممنوحة لها بموجب الاتفاقية الماثلة، وكذلك الاتفاقيات والعقود الأخرى التي تنظم الخدمات التي تؤكد عليها الشركة، إذا كان ذلك ناتجًا عن إخلال العميل أو انتهاكه لالتزاماته التعاقدية مع الشركة.

(15-3) **الإعفاء**:

يدرك العميل بأن عدم ممارسة الشركة لأيٍ من صلاحياتها وحقوقها التي تكفلها لها الاتفاقية الماثلة، لا يُعتبر تنازلًا من الشركة عن هذا الحق أو الصلاحية.

(15-4) **الإنهاء**:

تُعد الاتفاقية الماثلة اتفاقية مفتوحة المدة وتظل سارية المفعول حتى يتم إنهاؤها من قبل أحد الطرفين لأي سبب وفي أي وقت يحدده هذا الطرف، وذلك بإرسال إشعار خطي مسبق إلى الطرف الآخر، خلال فترة لا تقل عن 15 يومًا قبل الإنهاء أو في حالة إنهائها وفقًا للبند (17-2).

(15-5) عند الإنهاء وفقًا للبند (15-4) أعلاه، ما لم يكن الحساب الاستثماري محجوزًا، أو كان على العميل التزامات مالية مستحقة للشركة، تسيَّل الأصول الموجودة في حساب استثمار العميل من قبل الشركة وتدفع الشركة المبالغ المحققة للعميل في حسابه المحدد بعد خصم جميع العمولات والرسوم ورسوم الجهات الخارجية وما إلى ذلك، وذلك خلال خمسة (5) أيام عمل من تاريخ التصفية.

(15-6) يدرك العميل أنه إذا قرر إنهاء الاتفاقية الماثلة، وتم تصفية أصول الحساب الاستثماري الخاص به، بما في ذلك الأوراق المالية، وتم التحقق من عدم وجود استحقاقات مستقبلية متعلقة بها نتيجة لإجراءات الشركة، فتغلق الشركة حسابه الاستثماري بشكل دائم.

(15-7) يقر العميل بحق الشركة في إنهاء الاتفاقية الماثلة وإغلاق حسابه الاستثماري على الفور، دون مراعاة فترة الإشعار المذكورة في البند (15-4) من الاتفاقية الماثلة، إذا اكتشفت الشركة استخدام الحساب في أي حالة من حالات التلاعب أو الاحتيال، أو أي حالة أخرى يتم وصفها و / أو تصنيف الفعل وفقًا لتقدير الشركة الخاص، على أنه انتهاك لنظام هيئة السوق المالية واللوائح الخاصة بها.

(15-8) في حالة مرور سنة دون وجود أي رصيد في الحساب الاستثماري، وإذا لم تُحفظ أي أوراق مالية في الحساب الاستثماري، وإذا لم يكن هذا الحساب خاضعًا للحجز أو تحت أي قيود أو مطالبات، يجوز للشركة إغلاق الحساب الاستثماري بعد (30) يومًا من إشعار العميل.

(15-9) يتفهم الطرفان أن إنهاء الاتفاقية الماثلة لن يوقف تنفيذ أي معاملة تم البدء بها قبل الإنهاء، ولا يؤثر على الحقوق والالتزامات المتبادلة حتى تاريخ الإنهاء.

البند السادس عشر

نفاذ أحكام الاتفاقية الماثلة على ورثة العميل وخلفه العام والخاص

(16-1) يقر العميل (الشخص الطبيعي) بموجب الوثيقة الماثلة، بأن الاتفاقية الماثلة لن تنتهي بوفاته وأنها ستكون ملزمة لورثته وخلفه وكذلك منفذي وصيته ومسؤول تصفية تركته.

(16-2) يحق للشركة، وفقًا لتقديرها الخاص، تعليق التعامل بالأوراق المالية والامتناع عن قبول أي تعليمات تتعلق بها أو بأي استثمار آخر خاضع لأحكام الاتفاقية الماثلة، إلى أن تتلقى أمرًا من الجهة المختصة والمفوضة بذلك، أو تتلقى تعليمات من الخلف الخاص والعام للعميل، كل في مجال اختصاصه، صادرا بالصيغة والطريقة المقنعة للشركة، ويكون قابلا للتنفيذ.

البند السابع عشر

التحويلات النقدية

(17-1) مع مراعاة البند 17-2 أدناه، يحق للعميل أن يطلب من الشركة تحويل أي مبلغ من حسابه الاستثماري إلى حسابه الجاري المرتبط بالمحفظة باستخدام نماذج مطبوعة معدة لهذا الغرض، كما يمكنه القيام بهذا الإجراء بشكل مباشر بنفسه عبر الإنترنت أو أي من القنوات الإلكترونية الأخرى التي تفوضها الشركة.

(17-2) لتنفيذ التحويل النقدي من الحساب الاستثماري إلى الحساب الجاري، يجب أن يكون الرصيد المتبقي في الحساب كافيًا لتغطية أي معاملة قائمة لم يتم تسويتها بعد. علاوة على ذلك، عند تلقي مثل هذه التعليمات، ينتهي ترتيب خدمات المستشار الآلي ، وتقوم الشركة بتصفية المحفظة وتدفع المبالغ المحققة للعميل في حسابه المحدد

بعد خصم جميع العمولات والرسوم ورسوم الجهات الخارجية وما إلى ذلك.

(3-17) يحق للشركة رفض تنفيذ أي عمليات أو تعليمات للعميل إذا وجدت، وفقًا لتقديرها المطلق والخاص، أن الرصيد الدائن في حسابه الاستثماري غير كافٍ أو لن يكون كافيًا في تاريخ تنفيذ العملية.

(4-17) عند الاقتضاء، يحق للشركة تحويل أي عملة من حساب العميل، دون إشعاره، من أجل تنفيذ أي معاملة، وفقًا لأحكام الاتفاقية الماثلة، وسداد التزاماته المالية اللاحقة. ويتم أي تحويل من هذا النوع بنفس الطريقة والأسعار التي تحددها الشركة وفقًا لتقديرها الخاص (مع الأخذ في الاعتبار أسعار صرف العملات السائدة في تاريخ الصرف).

(5-17) في حالة فتح الحساب بعملة أجنبية معتمدة من الشركة، تكون جميع العمليات التي تتم عليه أو من خلاله بالعملة نفسها. وفي حالة عدم إمكانية إجراء العملية بالعملة نفسها للحساب، فحينئذٍ يتم إجراؤها بالريال السعودي حسب سعر الصرف السائد في نفس التاريخ.

(6-17) يدرك العميل أن فتح الحساب بعملة أجنبية يعرضه لتقلبات أسعار الصرف وأنه من الممكن أن يتعرض لخسارة كبيرة عند التحويل إلى العملة المحلية والعكس. كما يقر العميل بأنه، بصفته صاحب هذا الحساب، يتحمل وحده جميع العواقب دون أدنى مسؤولية على الشركة.

(7-17) يقر العميل بأنه لن يُسمح له بتحويل الأوراق المالية من محفظته وأنه لن يتمكن إلا من تصفية الاستثمارات وإنهاء ترتيب خدمات المستشار الآلي وفقًا للبندين 15-4 و15-5 أعلاه.

البند الثامن عشر

السرية والإفصاح

(1-18) **سرية المعلومات**: تلتزم الشركة بالحفاظ على سرية معلومات العميل بما في ذلك بياناته لديها وكذلك المعلومات التي حصلت عليها منه ومن معاملاته معها. كما تلتزم بعدم الكشف عنها لأي طرف ثالث آخر إلا إذا كان هذا الكشف مطلوبًا بموجب القانون بموجب أحكام قانون هيئة السوق المالية وقواعد ولوائح هيئة السوق المالية وكذلك أي لوائح أخرى ذات صلة، وإلا إذا كان هذا الكشف ضروريًا لتنفيذ عملية أو أداء خدمة للعميل أو في حالة موافقة العميل الصريحة على ذلك أو إذا لم تعد المعلومات سرية.

(2-18) **الإفصاح**: يجوز للشركة الكشف/الإفصاح عن تفاصيل علاقتها بالعميل لأطراف ثالثة تتعامل معها في حالة كان هذا الإفصاح ضمن إطار الخدمات الاستثمارية المتفق عليها التي يقومون بها نيابة عن العميل.

(3-18) يقر العميل بأن للشركة الحق في الكشف عن معلوماته الشخصية وأرصدته المالية، لأغراض الالتزام باشتراطات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا)، في حالة خضوع أصوله الاستثمارية لدى الشركة لضريبة بلد أجنبي.

(4-18) يقر العملاء الذين تخضع أصولهم لدى الشركة لضرائب دول أجنبية، بأنهم يسمحون ويخولون الشركة، باقتطاع أي ضريبة من أصولهم. في حالة إجراء بعض التغييرات في التشريعات من قبل الهيئات المنظمة التي تنص على أن المؤسسات المالية يجب أن تقوم باقتطاع الضريبة. في هذه الحالة ستقوم الشركة بنفس الشيء.

(5-18) تعفي شركة الراجحي المالية نفسها من أي عواقب قانونية، وتحمّل العميل كامل المسؤولية والتعويض، في حالة إخفائه أي معلومات أو مستندات، أو في حالة تقديمها بطريقة غير صحيحة، مما قد يؤدي إلى عدم تحديد ما إذا كانت أصوله لدى الشركة تخضع لضريبة الدول الأجنبية أم لا.

البند التاسع عشر

سجل المعاملات

(1-19) يجوز للعميل مراجعة سجل معاملاته على المنصة من وقت لآخر.

(2-19) يقر العميل بأنه ليس له الحق في الطعن على سجل المعاملات بعد انقضاء 15 يومًا من تاريخ نشره على المنصة، ويعتبر انقضاء هذه المدة إقرارًا نهائيًا منه بصحتها جميعًا.

(3-19) يقر العميل بأن المستندات وسجل المعاملات وسجلات الهاتف والمخرجات وبيانات البرامج التقنية للشركة، التي تتعلق بالمعاملات المنفذة على الحساب عبر أي من القنوات الإلكترونية التي توفرها الشركة، تشكل المرجع الرئيسي الذي يعتمد عليه الطرفان، في حال نشوء أي نزاع أو خلاف. ويقع على عاتق العميل الرجوع إلى الشركة في حالة وجود أي خطأ، لضمان صحة ودقة تلك المعاملات المنفذة ومستندات الإثبات والبيانات والمحادثات الهاتفية المسجلة.

(4-19) سترسل الشركة جميع المراسلات والإشعارات إلى العميل فيما يتعلق بخدمات المستشار الآلي من خلال أي من القنوات الإلكترونية، أو من خلال أي وسيلة اتصال أخرى وفقًا لتقدير الشركة.

(5-19) عدم استلام العميل لأي إشعار بأي معاملة منفذة، لا يعني أنه لم يتم تنفيذ هذه المعاملة، ويتعين على العميل التحقق من تنفيذ المعاملة من خلال القنوات الإلكترونية الأخرى بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مراجعة سجل المعاملات على المنصة.

البند العشرون

الإفصاح بالمخاطر

(1-20) يقر العميل بأنه على علم وإدراك بالمخاطر التي تصاحب الاستثمار في الأوراق المالية المحلية والعالمية، وأن أي عائد ينتج عنها قد يزيد أو ينقص. كما يدرك العميل أيضًا أن قيمة هذه الأوراق المالية قد تنخفض إلى ما دون مستوى الاستثمارات الأصلية، وقد يعزى ذلك إلى التغييرات التي تطرأ على أسعار الصرف، في حالة الاحتفاظ بالأوراق المالية خارج المملكة.

(2-20) يدرك العميل أن بعض الأوراق المالية التي قد تكون موضوعًا للاتفاقية الماثلة، كليًا أو جزئيًا، غير مضمونة أو مشمولة بالتأمين، وهي عرضة للمخاطر والخسائر.

(3-20) يقر العميل بأن الشركة قد أبلغته وأعلمته بالمخاطر المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية، بما في ذلك مخاطر أسعار التحويل والعملات الأجنبية، وأنه من الممكن أن يخسر رأسماله.

(20-4) يدرك العميل أن بعض الاستثمارات قد تخضع لقيود معينة من حيث المدة وإمكانية الخروج والبيع والاسترداد والتصفية والتحويل والتقييم.

البند الحادي والعشرون

الأجهزة والبرامج

(21-1) يقر العميل بأن حقوق الملكية الفكرية للبرامج والمستندات والمعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والمنصة محفوظة، وأنه لا يحق له ولا لمؤسسات السوق المالية التابعة له إجراء أي ترقية أو تطوير عليها، أو نسخها أو عكس هندستها أو تسجيلها أو تنزيلها أو نقلها إلى أجهزة أخرى.

البند الثاني والعشرون

إقرارات وتعهدات العميل

(22-1) يقر العميل بأنه قد وقع على الاتفاقية الماثلة بكامل أهليته القانونية والشرعية وأنه غير محجور عليه بأي سبب من الأسباب القانونية أو الشرعية التي تحول دون توقيعه. كما يقر بأنه يفهم شروط وأحكام الاتفاقية الماثلة والمعلومات التي قدمها للشركة بموجب الاتفاقية الماثلة وكذلك أي معلومات أخرى صحيحة وموثوقة ويتحمل مسؤوليتها كاملةً بكافة جوانبها.

(22-2) يقر العميل بمسؤوليته الكاملة أمام السلطات المختصة عن الأموال والأوراق المالية المودعة بحساباته سواءً أودعها بنفسه أم أودعها آخرون بعلمه أو بدون علمه حتى لو تم التصرف فيها لاحقاً طالما لم يبلغ عنها رسمياً، وأن جميع أمواله وأوراقه المالية من مصادر وأنشطة مشروعة.

(22-3) يقر العميل بأنه على علم تام بالتعليمات المنظمة لتحديث بيانات حسابه الاستثماري ويتعهد بتحديثها على الأقل مرة كل ثلاث سنوات أو وفقًا للتعليمات التنظيمية أو تعليمات هيئة السوق المالية. كما يلتزم بتجديد بطاقة هويته أو سجله التجاري قبل انتهاء صلاحيته. وفي حال عدم التزامه بالمتطلبات التنظيمية، بما في ذلك تجديد بطاقة الهوية الخاصة به، فحينئذٍ تقوم الشركة بتعليق وإيقاف التعامل على حسابه الاستثماري إلى أن يستكمل المتطلبات. يجوز للعميل السعودي أو عميل مجلس التعاون الخليجي إغلاق حسابه الاستثماري المعلق دون تحديث معلوماته، بشرط ألا يكون حساب الاستثمار موضوع حجز، ولا توجد عليه أي قيود أو أرصدة، ولا توجد أوراق مالية مرتبطة به، أو أي مطالبات متعلقة به. وفي حالة إغلاق حساب استثماري معلق لعميل غير سعودي، يُطبق البند (22-9) أدناه.

يقر العميل بحق الشركة، بعد انقضاء خمس (5) سنوات على تاريخ تجميد الحساب الاستثماري دون أن يقدم العميل المعلومات المحدثة المطلوبة، وبشرط ألا يكون حساب الاستثمار خاضعًا للحجز، ولا توجد عليه أوراق مالية مرتبطة به ولا يخضع لأي قيود أو مطالبات، ببيع الأوراق المالية المحفوظة في الحساب الاستثماري المرتبطة بهذا الحساب، وتحويل متحصلات بيعها إلى الحساب المصرفي المرتبط بالحساب الاستثماري، ثم إغلاق حساب العميل الاستثماري.

(22-4) يقر العميل بحق الشركة في الاستعلام عنه لدى البنوك والمؤسسات المالية المحلية التي يتعامل معها وكذلك لدى جهات الرقابة المعنية وذلك للتحقق من صحة المعلومات والبيانات التي أدلى بها من خلال الاتفاقية الماثلة أو بموجبها أو حتى بموجب أي اتفاقية أو عقد سابق لم ينته سريانه بعد.

(22-5) يقر العميل بأنه قد راجع الاتفاقية الماثلة وملحقاتها وصيغها، وإشعار الخصوصية المنشور على الرابط التالي

https://www.alrajhi-capital.com/privacy-policy

وقد أقر بأنه على علم بأن جميع هذه الصيغ والملحقات قابلة للتعديل أو الحذف أو الإضافة كليًا أو جزئيًا من وقت لآخر، وقد فهمها تمامًا ووافق عليها كجزء لا يتجزأ من الاتفاقية الماثلة. كما يقر بأنه يتحمل مسؤولية صحة ودقة بيانات حقولها والمعلومات الواردة فيها وكذلك عن إرفاق وتقديم المستندات المثبتة والمؤيدة لها.

(22-6) يقر العميل ويعهد بأنه سيعوض شركة الراجحي المالية، عن أي نتائج، أو مسؤوليات، أو التزامات، أو خسائر، تنشأ عن أي مطالبات مقدمة من أطراف ثالثة، أو مطالبات أو متطلبات من هيئات الرقابة، ما لم يكن تحمُّل ما سبق ذكره، قد نتج عن إهمال من جانب الشركة.

(22-7) يقر العميل ويعهد بأنه سيتحمل وحده المسؤولية والعواقب والتكاليف وأي أعباء مالية أو نفقات، نتيجة تنفيذ شركة الراجحي المالية لأوامره، بغض النظر عن مصدرها.

(22-8) يقر العميل ويتعهد بالالتزام بقانون هيئة السوق المالية، وتعليمات وقواعد هيئة السوق المالية، وكذلك بالأنظمة والتعليمات الأخرى المعمول بها في المملكة العربية السعودية، وخاصةً بقانون مكافحة تمويل الإرهاب، وقانون مكافحة غسل الأموال، وتعليماته التنفيذية، وأي تحديثات تطرأ عليها لاحقًا.

(22-9) يقر العميل المقيم غير السعودي (الشخص الطبيعي) ويتعهد بأن حقه في الاستثمار في الأوراق المالية بالمملكة مشروط بتقديمه إلى الشركة هوية الإقامة (إقامة) سارية المفعول، وأن الشركة ستقوم بتعليق الحساب الاستثماري في حالة عدم تحديث بيانات هذا الحساب، أو عدم تقديم نسخة من الهوية المجددة. كما يلتزم العميل بتقديم نسخة مجددة من بطاقة إقامته الخاصة عند انتهاء صلاحيتها، أو عندما تطلب الشركة تحديث بيانات الحساب الاستثماري، ولا يجوز للشركة السماح للمقيم غير السعودي بإغلاق حسابه الاستثماري إذا انتهت صلاحية هوية الإقامة (إقامة) حتى يقدم العميل هوية إقامة مجددة (إقامة) وتصريح خروج نهائي.

بعد أن تتأكد الشركة من أن الحساب الاستثماري للوافد المقيم بالمملكة غير خاضع للحجز ولا يخضع لأي قيود أو مطالبات، يقر العميل أيضًا بحق الشركة، بعد انقضاء فترة (12) شهرًا من تاريخ تعليق الحساب الاستثماري، ببيع الأوراق المالية المحفوظة في الحساب الاستثماري المرتبطة بهذا الحساب، وتحويل متحصلات بيعها إلى الحساب المصرفي المرتبط بالحساب الاستثماري، ثم إغلاق حساب العميل الاستثماري.

(22-10) يقر العميل بأن الشركة تعتمد على المعلومات والوثائق التي يقدمها لتقديم خدمات المستشار الآلي والتوصيات في محفظة العميل، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، ردود العميل على استبيان المستشار الآلي التي تتضمن معلومات متعلقة بأهداف الاستثمار، وتحمل المخاطر، والتفضيلات، والوضع المالي، بالإضافة إلى معرفة العميل بالاستثمار وخبرته. يتعين على العميل إشعار الشركة فورًا بأي تغييرات جوهرية في ظروفه التي قد تؤثر على ملاءمة محفظة العميل. وبناءً على ذلك، ستعتمد الشركة على الخطة الحالية لإدارة محفظة العميل إلى حين إبلاغها بالتغييرات في ظروف العميل، ولا يحق للعميل المطالبة الشركة بأي تعويض أو نفقات أو مسؤوليات عن أي خسائر أو أضرار يتعرض لها، أو قد يتعرض لها، نتيجة اعتماد الشركة على الخطة الحالية.

(22-11) يقر العميل ويوافق على أنه في حالة تقديم العميل لمعلومات غير دقيقة أو كانت المعلومات المقدمة غير مكتملة أو قديمة بأي شكل من الأشكال، فقد لا تكون الاستثمارات الموصى بها دقيقة أو تتوافق مع أهداف العميل الاستثمارية.

(22-12) يقر العميل ويوافق على أنه إذا لم يقم العميل بتقديم المعلومات المطلوبة للشركة أو رفض تقديمها، أو قدم معلومات غير صحيحة أو غير مكتملة، يحق للشركة

اختيار عدم تقديم خدمات المستشار الآلي .

(13-22) يقر العميل بأن جميع الاستثمارات تخضع لمخاطر الاستثمار ومخاطر السوق. يمثل العميل ويضمن أنه يفهم ويدرك تمامًا المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار، بما في ذلك احتمال خسارة مبلغ رأس المال المستثمر. الأداء السابق لأي استثمار لا يدل على أدائه المستقبلي.

البند الثالث والعشرون

مسؤولية الشركة

(1-23) لا تتحمل شركة الراجحي المالية، ولا أي من مسؤوليها أو موظفيها أو الشركات أو الوكلاء التابعين لها، مسؤولية بأي حال من الأحوال عن أي خسائر قد يتعرض لها العميل، إذا كانت هذه الخسائر قد تكبدها العميل نتيجة لما يلي، ما لم تكن هذه الخسائر أو الضرر نتيجة مباشرة لسلوك احتيالي من جانب الشركة:

أ. فقدان أو تلف أو عدم تقديم الأوراق المالية المصدرة بالريال السعودي أو شهادات الأسهم أو أي مستندات حيازة أخرى.

ب. تأخير تنفيذ عمليات التداول في الأسهم عن طريق البيع أو الشراء أو تأخير استلام الأرباح أو الإيرادات أو العوائد أو أي مستحقات أخرى متعلقة بها أو بالاستثمارات بشكل عام.

ج. إنهاء أو إيقاف أو تعليق التداول، في ورقة مالية واحدة، أو جزء من الأوراق المالية أو كلها، لأي سبب كان.

د. تقلبات وتغيرات السوق، أو قصور السيولة، أو أي أحداث أخرى قد تؤثر على أسعار الأوراق المالية والاستثمارات.

هـ. أي انقطاع أو عطل فني، سواء كليًا أو جزئيًا، في شبكات الاتصالات وكذلك التوقف المفاجئ الذي يحدث في القنوات الإلكترونية والأجهزة وجميع الأعطال وجوانب الانقطاعات الفنية بشكل عام.

و. أي عطل أو فشل في أي موقع إلكتروني أو المنصة أو أي تطبيق جوال آخر قد تعرض من خلاله الشركة خدمات المستشار الآلي .

ز. أي توقف أو انقطاع أو تأخير في الإرسال أو أي اعتراض خاطئ لأي تعليمات من خلال أي اتصالات أو حاسوب أو أي معدات أو أنظمة إلكترونية أخرى (سواء كانت مملوكة أو مشغلة أو مصانة من قبل الشركة أو من قبل أي شخص آخر وسواء كانت تستخدم في تقديم أو تشغيل أي خدمة من قبل الشركة أم لا).

ح. تلف أو فقدان أي بيانات مخزنة في أي جهاز أو محطة طرفية أو نظام، أو تعليمات أو أثناء النقل عبر الإنترنت، أو أي حاسوب أو أي نظام إلكتروني أو اتصالات تستخدمه الشركة أو أي شخص آخر سواء كان ذلك مرتبطًا بخدمات المستشار الآلي أم لا، بما في ذلك أي أخطاء تحدث في نقل أي بيانات أو تعليمات.

ط. توقف أو انقطاع توفر أو تشغيل أي خدمة، بما في ذلك المنصة أو خدمة المستشار الآلي لأي سبب من الأسباب، بما في ذلك بسبب القرصنة أو الخلل أو عدم توفر أنظمة أو مشغلين تابعين لجهة خارجية تستخدمها الشركة.

ي. الإهمال والتراخي في تنفيذ متطلبات مركز المعلومات والمراسلين والوسطاء والمؤسسات الأعضاء في سوق الأوراق المالية، أو المؤسسات المالية التي تختارها الشركة.

ك. الاحتيال والتزوير أو الأعمال الاحتيالية المتعلقة بمعاملات الأوراق المالية والأعمال الاستثمارية.

ل. أي خسائر أو أضرار ناتجة عن حوادث وأحداث خارجة عن سيطرة الشركة.

م. أي خسائر مباشرة أو غير مباشرة ناتجة عن أو مترتبة على أي من البنود المذكورة أعلاه.

(2-23) لا تقدم شركة الراجحي المالية أي ضمانات أو إقرارات، صريحة أو ضمنية، غير منصوص عليها صراحة في الاتفاقية الماثلة، وإلى أقصى حد يسمح به القانون، يتم استبعاد جميع الضمانات والإقرارات المذكورة، سواء كانت صريحة أو ضمنية، وغير منصوص عليها صراحة في الاتفاقية الماثلة. على وجه الخصوص، لا يقدم أي ضمان من قبل الشركة فيما يتعلق بأداء أو ربحية محفظة العميل أو أي جزء منها، على الرغم من أن الشركة قد تكون قدمت أي استشارة أو توصيات بشأن هذه الاستثمارات.

(3-23) لا يضمن كل من شركة الراجحي المالية أو أي من الشركات أو المسؤولين أو الموظفين أو الوكلاء التابعين لها ما يلي:

(أ) الحفاظ على رأس المال الذي يستثمره العميل أو إعادته.

(ب) أداء محفظة العميل أو أي استثمار آخر موصى به بموجب خدمات المستشار الآلي .

(ج) تحقيق الهدف الاستثماري أو الحاجة الخاصة للعميل من خلال أي استثمار يتم إجراؤه بناءً على المشورة المقدمة بموجب خدمات المستشار الآلي .

(د) نجاح محفظة العميل أو أي استثمارات أخرى يوصى بها في المشورة المقدمة بموجب خدمات المستشار الآلي .

(هـ) أي معدل محدد لعائد رأس المال أو الدخل.

(و) تقديم أي إقرار يتعلق بالاستثمارات التي يتم إجراؤها نتيجة للمشورة المقدمة للعميل بموجب خدمات المستشار الآلي ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي إقرار فيما يتعلق بالعواقب الضريبية لهذه الاستثمارات.

البند الرابع والعشرون

المتطلبات الشرعية

(1-24) يقر العميل بأن الاتفاقية الماثلة وكل البنود والأنظمة والتعليمات الواردة فيه، وكذلك المنتجات والخدمات التي تقدمها الشركة لعملائها وللمتعاملين معها داخل المملكة وخارجها، تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية وفق الضوابط والقرارات الصادرة بهذا الشأن من قبل اللجنة الشرعية بالشركة. علاوةً على ذلك، يحق للشركة وقف

التداول في أي سهم لا يستوفي أو لا يلتزم بالضوابط الشرعية.

(24-2) يعلم العميل علمًا يقينًا بأن الشركة تحظر تداول أسهم الشركات التي لم تحظ بموافقة اللجنة الشرعية بالشركة وفقًا للقائمة التي تصدرها بهذا الخصوص، والتي تقوم اللجنة بتحديثها دوريًا كل ثلاثة أشهر، ويمكن للعميل الاطلاع عليها من خلال موقع الشركة الإلكتروني أو في أي من مراكز الاستثمار.

(24-3) يعلم العميل بأنه يجوز الاستثمار في بعض الأوراق المالية المتوافقة مع الضوابط الشرعية (والتي تمارس شركاتها أنشطة مختلطة)، والمتاجرة بأسهمها ووحداتها، بشرط تنقية العائد المحرم الناتج عن هذه الأسهم بنية صرفه في أعمال الخير (كالأعمال الخيرية)، سواء حقق الورق المالي أرباحًا أم تكبد خسائر، وسواء وزع أرباحًا أم لا.

(24-4) يعلم العميل بأن الشركة لن تقوم بدفع الزكاة عن الأموال الموجودة في حساب الاستثمار الخاص به، وكذلك عن الاستثمارات في المحافظ والصناديق، وعليه أن يقوم بدفع الزكاة عن أمواله بنفسه.

البند الخامس والعشرون

الملاحظات والشكاوى

(25-1) تسعى الشركة جاهدة للالتزام بأحكام أنظمة وتعليمات هيئة السوق المالية والتعليمات المشروعة للعميل. كما تبذل قصارى جهدها لتقديم خدمة متميزة له. وفي حالة وجود أي ملاحظة أو شكوى لدى العميل، فحينئذٍ يحق له تقديمها إلى الشركة خطيًا أو عبر الهاتف المجاني من داخل المملكة وخارجها، كما هو موضح على موقع الشركة الإلكتروني، أو أي أرقام قد تخصصها الشركة لهذا الغرض في المستقبل. وبموجب المادة رقم (63) من لائحة مؤسسات السوق المالية، تتعهد الشركة باتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، لإزالة الملاحظات والتعامل مع الشكاوى، في أقرب وقت ممكن. وفي حالة كانت الشكاوى ناتجة عن أعمال طرف ثالث يتعامل معه، أو أوصت الشركة بالتعامل معه، فحينئذٍ تتدخل الشركة نيابة عن العميل وتتواصل مع الطرف الثالث، على أمل تسوية الشكوى ومعالجة أسبابها.

عند التعامل مع شكاوى العميل وتسويتها، تأخذ الشركة بعين الاعتبار أحكام قانون هيئة السوق المالية وأنظمتها وتعليمات هيئة السوق المالية، بالإضافة إلى القواعد المعتمدة في أسواق المال العالمية وكل القوانين والقواعد والأنظمة الأخرى ذات الصلة والمطبقة.

البند السادس والعشرون

التوقيع الإلكتروني والصيغ والعقود المرسلة إلكترونيًا

(26-1) يقر العميل ويعلم ويوافق على أنه يمكنه التوقيع يدويًا على الأوراق أو من خلال أي وسيلة إلكترونية، على أي اتفاقيات أو صيغ مطلوبة من قبل الشركة، وقد تجعل الشركة التوقيع الإلكتروني إلزاميًا في أي وقت. علاوة على ذلك، يقر العميل ويوافق على أن التوقيع اليدوي و / أو الإلكتروني ملزم عليه عند التعامل مع الشركة وضد أي جهات أخرى. يقر العميل بأنه من خلال التوقيع أو الموافقة بأي وسيلة كانت، يلتزم بكافة البنود والشروط المنصوص عليها في الاتفاقية. كما يقر العميل ويوافق على أنه لن يشترط أو يطلب شهادة مطابقة على التوقيع الإلكتروني، أو موافقة من طرف ثالث، للتحقق من صحة التوقيع أو هوية الموقع، وأن عدم وجود أي مما سبق ذكره لن يؤثر على إثبات صحة التوقيع أو تعهد العميل تجاه الشركة. بالإضافة إلى ذلك، يوافق العميل ويعلم بأنه سيقتنع بوسائل التحقق من الهوية المطبقة في الشركة، وكذلك يقر بأنه مخول بتوقيع الاتفاقية الماثلة وأي صيغ أخرى مرفقة بها، حاليًا أو في المستقبل، ويلتزم بكافة البنود والشروط المنصوص عليها في الاتفاقية، أو في أي من صيغ ومستنداتها المرفقة.

(26-2) يقر العميل ويوافق على أن أي اتفاقيات أو مستندات أو صيغ يوقع عليها العميل يدويًا أو إلكترونيًا، و / أو أي إشعارات أو استشارات أخرى، يتم إرسالها إلى الشركة أو إلى العميل بأي وسيلة، سواء كانت إلكترونية (البريد الإلكتروني، أو من خلال النظام الداخلي للشركة، على سبيل المثال لا الحصر) ، تعتبر ملزمة ومقنعة. علاوة على ذلك، يقر العميل ويوافق على أن أي إشعارات أو استشارات تقوم الشركة بإرسالها عبر أي وسيلة إلكترونية، تمثل امتثالًا كاملاً ومقبولًا من قبل العميل بأي التزام تنظيمي أو تعاقدي، يتطلب إشعارًا خطيًا.

(26-3) يحق للعميل طلب نسخ ورقية من أي مستندات إضافية يحتاج إليها، زائدة عن متطلبات جهات الاختصاص، والتي يتم إرسالها إليه أو يرسلها هو إلى الشركة، من خلال أي وسيلة إلكترونية، وتحتفظ الشركة بحقها الكامل في فرض و / أو الحصول على رسوم مقابل ذلك.

(26-4) يقر العميل ويوافق على أن بريده الإلكتروني المقدم للشركة يعتبر جزءًا رئيسيًا من معلومات العميل الشخصية، ويمثل جزءًا من عنوانه، والذي ستعتمد عليه الشركة في التواصل الإلكتروني مع العميل، وفي إرسال أي استشارات أو إشعارات أو نسخ من اتفاقيات أو صيغ العميل الموقعة إلكترونيًا أو يدويًا. يلتزم العميل بإشعار الشركة فورًا عند فقدان بريده الإلكتروني، سواء حدث ذلك بسبب الاختراق، أو نسيان كلمة المرور وعدم استردادها، أو بسبب توقف موفر الخدمة عن تقديم خدمة البريد الإلكتروني للعميل أو لأي سبب آخر. علاوة على ذلك، يلتزم العميل بتزويد الشركة فورًا ببريد إلكتروني بديل. تعتبر جميع الاستشارات والإشعارات التي يتم إرسالها إلى بريد العميل الإلكتروني صحيحة وسارية المفعول، قبل أن يخطر العميل الشركة بفقدانه بريده الإلكتروني ويزود الشركة ببريد إلكتروني بديل.

البند السابع والعشرون

تسوية المنازعات والخلافات واللوائح المطبقة

(27-1) في حال نشوء أي نزاع أو خلاف بين الطرفين، لا قدر الله، بشأن تطبيق أحكام الاتفاقية الماثلة وتفسيره وكل ما يتعلق به أو يرتبط به، وتعذر على الطرفين حله بشكل ودي، فحينئذٍ يُنظر في النزاع أو الخلاف ويحكم فيه من قبل المحكمة المختصة في المملكة العربية السعودية، مع مراعاة الإجراءات والتواريخ المنظمة لذلك. وكل ما لم يرد نص عليه في هذا الاتفاق، يخضع للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، بشرط ألا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

(27-2) في حال كان من المفترض أن تحكم جهات مختصة خارج المملكة العربية السعودية في وقائع المنازعات والخلافات، يكون الحكم الصادر عن هذه الجهة المختصة نهائيًا وقابل للتنفيذ، بشرط ألا يكون هناك اتفاق مع المملكة العربية السعودية ينص صراحة على منع تنفيذ أي حكم / قرار من هذا النوع، وإلا يتم تحديد السلطة أو المحكمة المختصة وفقًا لتقدير الشركة وحدها. يقر العميل بموجب هذه الوثيقة صراحة بأنه يتنازل عن أي مطالبة ودفاع شكلي أو إجرائي متعلق بذلك.

البند الثامن والعشرون

لغة الاتفاقية

(1-28) حررت الاتفاقية الماثلة باللغتين العربية الإنجليزية، وفي حالة وجود أي تعارض، فحينئذٍ تكون النصوص باللغة العربية هي التي تسود على نصوص أي لغة أخرى.

البند التاسع والعشرون

التناقضات بين النصوص

(1-29)

تعد أي اتفاقية أو نموذج يوقع لاحقا مع الشركة هو جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية، وفي حال وجود أي اختلاف أو تناقض بين نص هذه الاتفاقية وذلك النموذج أو الاتفاقية الموقعة لاحقاً، فيتم العمل بنص هذه الاتفاقية ما لم تنص تلك الاتفاقية أو النموذج على غير ذلك.

إقرارًا بذلك، يقر العميل بأنه قد قرأ وفهم تمامًا الاتفاقية المذكورة أعلاه وملحقاتها، ووافق على البنود والشروط والأحكام الواردة فيها وتعهد بالالتزام بها والعمل بها جميعًا، فعليًا وعمليًا.

الملحق أ

الرسوم والعمولات

تكون الرسوم والعمولات التي يدفعها العميل مقابل خدمات المستشار الآلي على النحو التالي:

(أولًا) الرسوم المستحقة لشركة الراجحي المالية:

تُحتسب الرسوم كنسبة 0.4٪ من الأصول المدارة بشكل سنوي ويتم استقطاعها بشكل شهري.

(ثانيًا) العمولة المستحقة للوسيط على كل معاملة:

عمولة تداول الأسهم.

السوق	سعر السهم من	سعر السهم إلى	حجم السهم من	حجم السهم إلى	شراء/بيع	نسبة العمولة (%)	مبلغ العمولة الثابت	العمولة لكل عقد	عملة العمولة	عدد العقود المتداولة
AMEX	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0	0.15	0.01	USD	لامحدود
AMS	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.04	0	0	EUR	لامحدود
ASX	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.035	0	0		لامحدود
BATS_BZX	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0	0.15	0.01	USD	لامحدود
BRU	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.04	0	0	EUR	لامحدود
BRU_ACCESS	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.04	0	0	EUR	لامحدود
CHINEXT	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.08	0	0		لامحدود
CSE	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.035	0	0		لامحدود
CSE_FN	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.035	0	0		لامحدود
CSE_INV	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.035	0	0		لامحدود
EGB	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.04	0	0	EUR	لامحدود
EGD	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.06	0	0	EUR	لامحدود
EGO	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.04	0	0	NOK	لامحدود
EGP	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.03	0	0	EUR	لامحدود
FFT	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.35	0	0	EUR	لامحدود
FSE	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.03	0	0	EUR	لامحدود
HKEX	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.07	0	0		لامحدود

HSE	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.035	0	0	EUR	لامحدود
ISE	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.06	0	0	EUR	لامحدود
JSE	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.1	0	0		لامحدود
LIS_ACCESS	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.04	0	0	EUR	لامحدود
LISB	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.04	0	0	EUR	لامحدود
LSE	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.03	0	0		لامحدود
LSE_ETF	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.03	0	0		لامحدود
LSE_INTL	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.05	0	0		لامحدود
LSE_SEAQ	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.35	0	0	GBP	لامحدود
LSE_SETS	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.03	0	0		لامحدود
LSE_SSEC	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.05	0	0		لامحدود
LUX	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.08	0	0	EUR	لامحدود
MALAY	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.12	0	0	MYR	لامحدود
MIL	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.04	0	0	EUR	لامحدود
Nasdaq NM	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0	0.15	0.01	USD	لامحدود
Nasdaq SC	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0	0.15	0.01	USD	لامحدود
Not listed	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0	0	0		لامحدود
NotSupport	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0	0	0		لامحدود
NYSE	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0	0.15	0.01	USD	لامحدود
NYSE_ARCA	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0	0.15	0.01	USD	لامحدود
OCSE_INV	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.035	0	0		لامحدود
OOTC	0	لامحدود	0	50000	الكل	0	20	0	USD	لامحدود
OOTC	0	لامحدود	50000	لامحدود	الكل	0.12	0	0		لامحدود
OOTC_NI	0	لامحدود	0	50000	الكل	0	20	0	USD	لامحدود

OOTC_NI	0	لامحدود	50000	لامحدود	الكل	0.12	0	0		لامحدود
OSE	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.04	0	0	NOK	لامحدود
OTCBB	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0	20	0	USD	لامحدود
OTCBB	0	لامحدود	50000	لامحدود	الكل	0.12	0	0		لامحدود
PAR	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.03	0	0	EUR	لامحدود
PAR_ACCESS	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.03	0	0	EUR	لامحدود
PRA	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.25	0	0		لامحدود
SGX-ST	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.08	0	0		لامحدود
SHANGHAI_S	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.08	0	0		لامحدود
SHENZHEN_S	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.08	0	0		لامحدود
SIBE	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.05	0	0	EUR	لامحدود
SSE	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.035	0	0		لامحدود
SSE_FN	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.035	0	0		لامحدود
SWX	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.06	0	0		لامحدود
SWX_BND_ET	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.06	0	0		لامحدود
SWX_ETF	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.06	0	0		لامحدود
SWX_RTS	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.06	0	0		لامحدود
TSE	0	لامحدود	0	1	لامحدود	0	11	0	CAD	لامحدود
TSE	1	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0	0	0.015	CAD	لامحدود
TSX	0	لامحدود	0	1	لامحدود	0	11	0	CAD	لامحدود
TSX	1	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0	0	0.015	CAD	لامحدود
TYO	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.08	0	0		لامحدود
VIE	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.06	0	0	EUR	لامحدود
VX	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.06	0	0		لامحدود

WSE	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.15	0	0		لامحدود
XETR_ETF	0	لامحدود	0	لامحدود	الكل	0.03	0	0	EUR	لامحدود

عمولة تداول الصكوك / السندات .

السوق	نسبة العمولة (%)	العمولة تبدأ من	عملة العمولة	شراء/بيع	عدد العقود المتداولة
ALL	0.05	20	يورو	الكل	لامحدود
CHINABONDS	0.12	50	يورو	الكل	لامحدود

نموذج (أ)
للملء من قبل الموظف المختص فقط

توضيح مهم للموظف
تعتمد الإجابة على الأسئلة التالية على إفصاح العميل وتوصيات مجموعة العمل المالي (فاتف). تقييم موظف شركة الراجحي المالية الذي قابل العميل.
عقد الاجتماع مع العميل
التاريخ

تقييم مستوى مخاطر مكافحة غسيل الأموال

هل العميل شخصية عامة أو سياسية؟

- نعم
- لا

تداولات عالية المخاطر

هل يمارس العميل، بحكم طبيعة عمله، أنشطة تصنف على أنها عالية المخاطر وفقًا لقواعد ولوائح (اعرف عميلك)؟

- نعم
- لا

إذا كانت الإجابة بنعم، فيرجى سرد هذه الأعمال.

هل تتوافق أنشطة العميل المتوقعة مع دخله السنوي؟

- نعم
- لا

يرجى التوضيح

التقييم النهائي لمستوى المخاطر

- مخاطر منخفضة
- مخاطر متوسطة
- مخاطر عالية

تصنيف العميل

- عميل تجزئة
- عميل مؤهل
- عميل مؤسسي

تحديد ما إذا كان العميل أعمى أو أمي

تم تزويد العميل بكافة بيانات نموذج (اعرف عميلك)، واتفاقية فتح حساب الاستثمار، وشروط وأحكام حساب الاستثمار، وتم قراءتها عليه، ويتحمل العميل جميع المسؤوليات المترتبة على فتح الحساب المذكور.

للمراجعة والتحقق

للتأكد من أن العميل مناسب لشركة الراجحي المالية، من المهم أن نحصل على المعلومات الواردة أعلاه بطريقة كاملة ودقيقة، ونؤكد أنها موثقة ويمكن الاعتماد عليها.

التوقيع **رقم الهوية** **اسم الموظف المسؤول عن الموافقة**

نموذج الإقرار الذاتي والإقرار (قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية "فاتكا" ومعيار التقارير المشتركة "سي آر إس") - للأفراد

لماذا تلقيت أنا / نحن هذا النموذج؟

تفرض الحكومات في جميع أنحاء العالم متطلبات جديدة ومتزايدة باستمرار لجمع المعلومات وإعداد التقارير للمؤسسات المالية لحماية نزاهة النظم الضريبية في مختلف السلطات القضائية. تشمل أنظمة تبادل المعلومات هذه قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا) للولايات المتحدة، ومعيار التقارير المشتركة (سي آر إس) لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وقد ألزمت المملكة العربية السعودية نفسها ومؤسساتها المالية بالامتثال لمبادرات الشفافية الضريبية الدولية هذه.

لقد تلقيت هذا النموذج لأنك فرد لديه حساب لدى شركة الراجحي المالية في المملكة العربية السعودية ("المملكة"). يشمل مفهوم "الفرد" جميع الأشخاص الطبيعيين والكيانات.

بموجب قانون فاتكا، يتعين على شركة الراجحي المالية تحديد ما إذا كنت مواطنًا أمريكيًا أو مقيمًا أمريكيًا لأغراض ضريبية. بينما بموجب معيار التقارير المشتركة (سي آر إس)، يتعين على شركة الراجحي المالية تحديد السلطات القضائية التي أنت مقيم خاضع للضرائب فيها بصفتك صاحب حساب. إذا كنت مقيمًا خاضعًا للضرائب خارج الدولة التي تحتفظ فيها بحسابك / استثمارك، فقد تحتاج شركة الراجحي المالية إلى إبلاغ مصلحة الضرائب الوطنية بهذه المعلومات، إلى جانب المعلومات المتعلقة بحساباتك / استثماراتك.

سيضمن ملأ هذا النموذج أن تحتفظ شركة الراجحي المالية بمعلومات دقيقة وحديثة حول مكان إقامتك الضريبية. إذا تغيرت ظروفك، وأصبحت أي من المعلومات المقدمة في هذا النموذج غير صحيحة نتيجة لذلك، فيرجى إعلامنا على الفور وتزويدنا بنموذج إقرار ذاتي وإقرار محدث في غضون 30 يومًا.

من الذي يجب عليه ملأ هذا النموذج؟

يتعين على جميع أصحاب الحسابات الذين هم أفراد ومؤسسات فردية ملأ هذا النموذج. بالنسبة لأصحاب الحسابات المشتركة، يحتاج كل كيان / فرد إلى ملأ نموذج منفصل.

بغض النظر عما إذا كنت قد قدمت معلومات لشركة الراجحي المالية تتعلق بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا) في مرحلة سابقة، فأنت لا تزال بحاجة إلى تقديم المعلومات الإضافية المطلوبة في هذا النموذج والموافقة عليها من خلال التوقيع على الإقرارات الموضحة في نهاية هذا النموذج.

إذا كنت تملأ هذا النموذج نيابة عن شخص آخر، فيرجى التأكد من إشعاره وإبلاغ شركة الراجحي المالية بالصفة التي توقع بها هذا النموذج. بالإضافة إلى ذلك، يرجى تقديم نسخة من تفويض التوقيع نيابة عن الطرف الآخر. يرجى أيضًا الإشارة في هذا النموذج إلى الصفة التي توقع بها (على سبيل المثال، قد تكون مسؤولًا مفوضًا عن العمل).

ماذا يجب أن أفعل / نفعل بهذا النموذج؟

جميع أجزاء هذا النموذج إلزامية، يرجى عدم استخدام الاختصارات. يرجى مراجعة الأجزاء من "أ" إلى "د" والرد عليها في النموذج أدناه.

تعليمات إضافية

لمزيد من المعلومات حول مكان الإقامة الضريبية، يرجى استشارة مستشارك الضريبي أو الاطلاع على المعلومات الموجودة على بوابة التبادل التلقائي للمعلومات التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمعيار التقارير المشتركة (سي آر إس) وإدارة الإيرادات الداخلية لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا).

ملاحظة هامة

يُرجى ملاحظة أن شركة الراجحي المالية لا تقدم استشارات ضريبية فيما يتعلق بهذا النموذج. المعلومات التي تقدمها أنت كصاحب حساب لشركة الراجحي المالية في هذا النموذج مطلوبة الامتثال للمتطلبات الحكومية في المملكة العربية السعودية.

- يجب استخدام هذا النموذج للأفراد، "الأشخاص الطبيعيون".
- في حالة وجود أصحاب حسابات مشتركة، يتعين على كل صاحب حساب ملأ نموذج منفصل.
- جميع أقسام هذا النموذج إلزامية.

الراجحي المالية
alrajhi capital

الموافقات

القسم	التوقيع	التاريخ
القسم المعتمد		
قسم العمليات		

فقط في حالة تصنيف العميل على أنه عميل عالي المخاطر.

إدارة الامتثال

موافقة مسؤول الامتثال على خطاب تحديد الهوية إذا كان العميل كفيفاً أو أمياً

إدارة الامتثال

القسم أ:
بيانات صاحب الحساب / العميل

اللقب

- السيد
- السيدة
- الآنسة
- آخر

الاسم الكامل بالعربية (الاسم الأول / الأوسط / الأخير)
الاسم الكامل بالإنجليزية (الاسم الأول / الأوسط / الأخير)
تاريخ الميلاد (ميلادي / غربي)
مدينة أو مكان الميلاد
بلد الميلاد
عنوان السكن الحالي (الواصل)
رقم المبنى
اسم الشارع
الحي / المدينة
الرمز البريدي والرقم الإضافي (إن وجد)
البلد
عنوان المراسلة (إذا اختلف عن عنوان السكن الحالي)
رقم المبنى
اسم الشارع
الحي
المدينة
الرمز البريدي والرقم الإضافي (إن وجد)
البلد

هل أنت مقيم خاضع للضرائب لأي بلد أو بلدان خارج المملكة العربية السعودية؟ (باختيار "لا"، أؤكد أن المملكة العربية السعودية هي محل إقامتي الوحيد للأغراض الضريبية)

- نعم
- لا

إذا كانت الإجابة بنعم، فيرجى ملأ القسم ب.

القسم ب:

معلومات الإقامة الضريبية

يرجى تحديد بلد (بلدان) / ولاية (ولايات) إقامتك لأغراض ضريبية بما في ذلك رقم تعريف دافع الضرائب.

إذا كنت مقيمًا خاضعًا للضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية، فيرجى أيضًا ملأ القسم ج.

البلد / الضريبة (الاختصارات غير مسموح بها)	رقم تعريف دافع الضرائب أو ما يعادله	* في حالة عدم توفر رقم تعريف دافع الضرائب، أدخل السبب أ، ب، ج

إذا لم يتوفر رقم تعريف دافع الضرائب، يرجى اختيار أحد الأسباب التالية:

أ. لا تصدر الدولة / الولاية التي يقيم فيها صاحب الحساب أرقام تعريف دافع الضرائب لسكانها.

ب. صاحب الحساب غير قادر على الحصول على رقم تعريف دافع الضرائب أو رقم مشابه (يرجى شرح سبب عدم قدرتك على الحصول على رقم تعريف دافع الضرائب إذا حددت هذا السبب):

الدولة 1

الدولة 2

الدولة 3

ج. لا يلزم وجود رقم تعريف دافع الضرائب (**تنبيه: لا تختار هذا السبب إلا إذا كان القانون المحلي للولاية القضائية ذات الصلة لا يتطلب جمع رقم تعريف دافع الضرائب الصادر عن تلك الولاية القضائية**).

القسم ج:

المقيمون الخاضعون للضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية

إذا كنت مقيمًا خاضعًا للضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية، يرجى تقديم واحدًا مما يلي من أرقام تعريف دافع الضرائب الأمريكية:

رقم الضمان الاجتماعي

رقم تعريف دافع الضرائب الفردي

رقم تعريف دافع الضرائب المتعلق بالتبني

يرجى تقديم رقم التعريف الضريبي (TIN) الخاص بك في أحد السطور الواردة أدناه:

SSN

ITIN

ATIN

القسم د

الإقرار والتوقيع

أقر بأن جميع البيانات والمعلومات الواردة في هذا النموذج صحيحة ودقيقة وكاملة ومحدثة من جميع النواحي، ولم أحجب أي معلومة وأقر بأن شركة الراجحي المالية ستعتمد على المعلومات الواردة في هذا النموذج إلى حين تلقي إشعار خطي مقنع لشركة الراجحي المالية بإلغائه، واستلام نموذج إقرار ذاتي وإقرار محدث من قبل شركة الراجحي المالية، وذلك في غضون 30 يومًا في حالة حدوث أي تغيير في الظروف.

أتعهد بموجب هذا بإبلاغ شركة الراجحي المالية بأي تغيير في المعلومات / الظروف المقدمة، وتزويد شركة الراجحي المالية بأي تغييرات / تعديلات تطرأ في المستقبل فيما يتعلق بالوثائق التي قدمتها أنا / نحن حال حدوث هذه التغييرات / التعديلات.

أتتعهد بإبلاغ شركة الراجحي المالية إذا كنت أتواجد خارج بلدي الأصلي للإقامة لأي فترة زمنية قد تؤثر على اختبار التواجد الأساسي للولايات المتحدة كما هو محدد هنا، أو اختبار الحضور المتعلق بأي دول أخرى أنا مقيم خاضع للضرائب فيها.

أؤكد وأقبل بأنه في حال استحقاق أي حجب ضريبي أو ضرائب أو رسوم أو مستحقات حكومية أخرى عليّ لصالح الجهات التنظيمية المحلية أو الخارجية أو السلطات الضريبية، فسيتم خصم أي ضرائب أو مستحقات من جميع المدفوعات التي سأتلقاها. ولا تتحمل شركة الراجحي المالية أي مسؤولية في هذا الصدد.

أتنازل بموجب هذا عن واجب السرية الملقى على شركة الراجحي المالية، وأمنحها حرية تامة في إتاحة أي معلومات تتعلق بحسابي، حسبما يقتضيه القانون / السلطات، للمحاكم أو السلطات الرقابية / أو السلطات الأخرى في المملكة العربية السعودية أو بلد إقامتي أو البلد الذي سيتم فيه الاحتفاظ بهذا الحساب أو توجيهه بعملته، أو إلى أي جهة تنظيمية أخرى / سلطة ضريبية أو سلطات أخرى في السلطات القضائية المحلية وغيرها، وذلك دون الحصول على موافقة مسبقة مني.

يجب الكشف عن أي معلومات / مستندات تقدمها أنت أو ممثلك المفوض عنك فيما يتعلق بنموذج الإقرار الذاتي هذا فقط للسلطات المختصة لأغراض الامتثال لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا).

اسم الموقّع باللغة العربية

اسم الموقّع باللغة الإنجليزية

صفة الموقّع: (يرجى وضع علامة في خانة واحدة فقط)

صاحب الحساب

وكيل رسمي

وصي

أخرى (يرجى التوضيح)

التوقيع
التاريخ

سيتم تعبئته من قبل شركة الراجحي المالية

الاسم الكامل لصاحب الحساب

(الاسم الأول / الأوسط / الأخير)

اسم مدير العلاقات / موظف خدمة العملاء لشركة الراجحي المالية

توقيع مدير العلاقات / موظف خدمة العملاء لشركة الراجحي المالية

رقم تعريف العميل

تعريفات

التعريفات الواردة في هذا القسم هي التعريفات ذات الصلة بهذا النموذج وليست قائمة شاملة. للحصول على المجموعة الكاملة للتعريفات، يرجى الرجوع إلى لوائح قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية "فاتكا" ومعيار التقارير المشتركة "سي آر إس" الموجودة على الإنترنت.

تعريفات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا)

عنوان أمريكي

عنوان في الولايات المتحدة. يُرجى ملاحظة ما يلي: لن يتم اعتبار عناوين "التسوق والشحن" أو غيرها من الخدمات المماثلة التي يحتفظ بها العملاء عنوانًا ذا صلة لهذا الغرض.

رقم الهاتف

يجب أن يكون رقم (أرقام) الهاتف المقدمة رقم هاتف أمريكي.

تعليمات دائمة

تعليمات دائمة لتحويل الأموال بشكل دوري إلى حساب بعنوان أمريكي.

عنوان استلام البريد

عنوان للمراسلات، ويتم الاحتفاظ بجميع البريد الوارد في البنك لاستلامه الفعلي من قبل مندوب عن العميل.

المقيم في الولايات المتحدة

المقيم الأمريكي هو مواطن أمريكي أو أي شخص آخر لديه إقامة (البطاقة الخضراء أو التواجد الأساسي) بغض النظر عن مكان إقامته الفعلية.

حامل البطاقة الخضراء

شخص لديه وضع إقامة دائمة في الولايات المتحدة الأمريكية.

مولود في الولايات المتحدة الأمريكية

يعتبر الشخص المولود في الولايات المتحدة "مواطنًا أمريكيًا" - عن طريق الولادة أو التجنس، ما لم يتخلَ الشخص رسميًا عن جنسيته.

اختبار التواجد الأساسي

سيتم اعتبارك مقيمًا في الولايات المتحدة لأغراض الضرائب إذا اجتزت اختبار التواجد الأساسي للعام التقويمي. لاجتياز هذا الاختبار، يجب أن تكون حاضرًا جسديًا في الولايات المتحدة لمدة لا تقل عن:

- 31 يومًا خلال العام الحالي.
- 183 يومًا خلال الفترة المكونة من 3 سنوات تشمل العام الحالي والسنتين السابقتين له مباشرة، مع احتساب:
  - كل الأيام التي كنت فيها حاضرًا في العام الحالي.
  - ثلث الأيام التي كنت فيها حاضرًا في السنة الأولى التي تسبق السنة الحالية.
  - سُدس الأيام التي كنت فيها حاضرًا في السنة الثانية التي تسبق السنة الحالية.

تعريفات معيار التقارير المشتركة

الإقامة الخاضعة للضرائب - إقامتك الخاضعة للضرائب هي البلد الذي تقيم فيه / مسجل فيه لأغراض الضريبة. لكل بلد قواعده الخاصة لتحديد الإقامة الضريبية. لمزيد من المعلومات حول الإقامة الضريبية، يرجى استشارة مستشارك الضريبي أو الاطلاع على المعلومات الموجودة على بوابة التبادل التلقائي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية http://www.oecd.org

رقم المعلومات الضريبية

رقم تعريف / معلومات دافع الضرائب هو مجموعة فريدة من الحروف و / أو الأرقام المخصصة لك. لا تصدر بعض البلدان رقم تعريف دافع الضرائب، ولكنها قد تعتمد على أرقام أخرى صادرة مثل أرقام الضمان الاجتماعي / التأمين أو أرقام تسجيل الشركات للكيانات. قد تحتاج إلى تقديمها إذا طُلب منك ذلك. نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قائمة بتنسيقات أرقام تعريف دافعي الضرائب المقبولة وبدائلها.